



الأمم المتحدة

تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الدورة الرابعة

(٢٧ أيار/مايو – ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)

# تقرير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الدورة الرابعة (٢٧ أيار/مايو – ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٢



---

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

## المحتويات

الفصل	الصفحة	ال فقرات
	١	١ - الأول - مقدمة
	١	٣٨-٢ - الثاني - تنظيم الدورة
	١	٨-٢ - ألف - افتتاح الدورة ومدتها
	١	١٨-٩ - باء - المحضور
	٣	٢٠-١٩ - جيم - أعضاء مكتب اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية
	٣	٢٢-٢١ - دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
	٤	٢٣ - هاء - اعتماد المنظمات الحكومية الدولية كمراقبين لدى العملية التحضيرية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة . . . . .
	٤	٣٧-٢٤ - واو - اعتماد المنظمات غير الحكومية كمراقبين لدى العملية التحضيرية ومؤتمر القمة . . . . .
	٦	٣٨ - زاي - الوثائق
	٦	٥٩-٣٩ - الثالث - الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين
	٨	٨٧-٦٠ - الرابع - الجزء الوزاري الرفيع المستوى
	١١	٩٣-٨٨ - الخامس - مشروع خطة تنفيذ لمؤتمر القمة
	١٢	٩٤ - السادس - وضع عناصر يحتتمل إدراجها في وثيقة سياسية تقدم لكي ينظر فيها ويعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة . . .
	١٢	٩٧-٩٥ - السابع - مسائل تتعلق بتنظيم أعمال مؤتمر القمة
	١٣	٩٨ - الثامن - الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إندونيسيا
	١٣	٩٩ - التاسع - اعتماد التقرير
	١٣	١٠٠ - العاشر - المقررات التي اعتمدها اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية
	١٣	2002/PC/4 مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
	١٣	2002/PC/5 وضع عناصر يحتتمل إدراجها في وثيقة سياسية تقدم لكي ينظر فيها ويعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

الفصل	الصفحة	ال فقرات
	١٤	2002/PC/6
المسائل المتعلقة بتنظيم أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة		
	١٦	2002/PC/7
الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إندونيسيا		

١٧ الأول - موجز الرئيس للجزء الوزاري الرفيع المستوى

٢٤ الثاني - موجز الرئيس عن الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

٤٤ الثالث - موجز نائبي الرئيس للاجتماعين غير الرسميين بشأن الشراكات للتنمية المستدامة

٤٩ الرابع - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة

## الفصل الأول

### مقدمة

- ٦ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، عرض هانز هوغفين، المدير بوزارة الزراعة وإدارة الطبيعة، ومصائد الأسماك في هولندا، نتائج الجلسة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، باسم غيك فابر رئيس مؤتمر الدول الأطراف (هولندا).
- ٧ - وفي الجلسة نفسها، عرض تويولوما نيروني سلادي (ساموا)، أحد رئيسي عملية الأمم المتحدة الاستشارية وغير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات، التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ٣٣/٥٤، نتائج الاجتماع الثالث للعملية.
- ٨ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، ألقى أمير أورانج أوف نزلاند بكلمة حول قضية المياه أمام اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية بوصفه عضواً في فريق الأمين العام للشخصيات البارزة.

## الفصل الثاني

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ٩ - وفقاً للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٩٩/٥٥، كانت عضوية اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية مفتوحة لإتاحة الفرصة أمام المشاركة التامة من جميع الدول.
- ١٠ - وأوفدت الدول التالية ممثلين عنها: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنين، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية ترازيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيوتي، الداغستان، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال،
- ٢ - عقدت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية دورتها الرابعة في الفترة من ٢٧ أيار/مايو إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، حسب ما أوصت به في مقررها 2001/PC/1. وقد عقدت اللجنة ١٢ جلسة (من الأولى إلى الثانية عشرة)، وجلسات للأفرقة العاملة، وعدداً من الجلسات غير الرسمية.

#### البيانات الافتتاحية

- ٣ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، أدلى إميل سالم (إندونيسيا) رئيس اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية ببيان افتتاحي.
- ٤ - وألقى نيبيل مكارم، وزير الدولة للبيئة في إندونيسيا، بكلمة ترحيب.
- ٥ - وأدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر القمة ببيان تمهيدي.

أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق، والجماعة الكاريبية، ومركز البحوث الحرجية الدولية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، ورابطة الدول المستقلة، أمانة الرابطة، والفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، واتفاقية الأراضي الرطبة، والوكالة الأوروبية للغذاء، ومرفق البيئة العالمية، ووكالة الطاقة الدولية، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، والاتحاد البرلماني الدولي، ومجلس وزراء دول الشمال، ولجنة أمريكا الشمالية للتعاون البيئي، ومركز مجلس أوروبا للتعاون بين الشمال والجنوب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومركز المحيط الهادئ للبيئة والتنمية المستدامة، ومنظمة البلدان المصدرة للنفط والمنظمة الإقليمية لحفظ بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

١٦ - وحضر الدورة مراقبان عن لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حيث حصلنا على دعوة دائمة بالمشاركة كمراقبين في دورات وأعمال الجمعية العامة والاحتفاظ بمكثبين دائمين بالمقر.

١٧ - وحضرت الدورة أمانات الاتفاقيات التالية: اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي.

١٨ - وحضر الدورة عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

### جيم - أعضاء مكتب اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية

١٩ - ائُخِب أعضاء مكتب اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية خلال الدورة الأولى واستمروا في عملهم على النحو التالي:

الرئيس

إميل سالم (إندونيسيا)

نواب الرئيس

ماريا لويزا ريبيرو فيوتي (البرازيل)

ريتشارد بالهورن (كندا)

يان كارا (الجمهورية التشيكية)

إيهاب جمال الدين (مصر)

دايان ماري كوارلس (جامايكا)

سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فرنسا، الفلبين، فزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قبرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوي، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، يوغوسلافيا، اليونان.

١١ - وكانت الجماعة الأوروبية ممثلة.

١٢ - وكان ممثلا الكيان التالي الذي تلقى دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها: فلسطين.

١٣ - وأوفدت هيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلين عنها: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، والاستراتيجية الدولية لخفض حدة الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الأمم المتحدة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وبرنامج الغذاء العالمي.

١٤ - وأوفدت الوكالات المتخصصة التالية ممثلين عنها: منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٥ - ومثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية بمراقبين: اللجنة الاستشارية القانونية لآسيا وأفريقيا، ومصرف التنمية الآسيوي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وحدول

(الجمهورية التشيكية) ودايان كوارلس (جامايكا) كطرفين ميسرين للنوع الثاني من المبادرات.

كيوتاكا أكاساكا (اليابان)

أوسيتادنا أنيادو (نيجيريا)

**هاء - اعتماد المنظمات الحكومية الدولية كمراقبين لدى العملية التحضيرية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**

ألكساندرو نيكوليسكو (رومانيا)

لارس - غوران إنغفيلد (السويد)

٢٣ - وافقت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى والرابعة، المعقودتين في ٢٧ و ٣١ أيار/مايو، على اعتماد المنظمات الحكومية الدولية التالية كمراقبين: مصرف التنمية الآسيوي، وجدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق، ومركز البحوث الحرجية الدولية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في الجنوب، ومؤتمر السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا، والمرفق العالمي للمعلومات عن التنوع البيولوجي، واللجنة المشتركة الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، ومركز مجلس أوروبا للتعاون بين الشمال والجنوب، ومركز المحيط الهادئ للبيئة والتنمية المستدامة، وبرنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية في جنوب المحيط الهادئ، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

٢٠ - ووافقت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية على أن تعمل أيضا دايان ماري كوارلس (جامايكا)، نائبة الرئيس، كمقررة.

## دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٢١ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، أقرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية جدول أعمالها المؤقت على النحو الوارد في الوثيقة A/CONF.199/PC/15. وفيما يلي جدول الأعمال:

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - النظر في الورقة المنقحة المقدمة من الرئيس والحالة من الدورة الثالثة للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، إلى جانب الإسهامات الأخرى ذات الصلة في العملية التحضيرية.

٣ - صياغة العناصر التي يمكن أن تتضمنها وثيقة سياسية تقدم إلى رؤساء الدول أو الحكومات للنظر فيها واعتمادها.

٤ - الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصالح المتعددين.

٥ - تنظيم أعمال مؤتمر القمة.

٦ - مسائل أخرى.

**واو - اعتماد المنظمات غير الحكومية كمراقبين لدى العملية التحضيرية ومؤتمر القمة**

٢٤ - وافقت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، في جلستها الأولى، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، على اعتماد عدد من المنظمات غير الحكومية والجموعات الرئيسية الأخرى للمشاركة كمراقبين في العملية التحضيرية ومؤتمر القمة، على النحو الوارد في المرفق الأول من الوثيقة A/CONF.199/PC/20، باستثناء المعهد السندي العالمي.

## المعهد السندي العالمي

٢٥ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية أن يكون المقرر بشأن طلب الاعتماد المقدم من المعهد السندي العالمي متفقا مع المقرر الذي اتخذته اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، التي تنظر حاليا في طلبه الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية عن دورتها الرابعة.

٢٢ - وفي الجلسة نفسها، ذُكر الرئيس اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية بالترتيبات التالية المتعلقة بتوزيع المهام فيما بين نواب الرئيس: رئيسا الفريق العامل الأول: كيوتاكا أكاساكا (اليابان)، وماريا لويزا فيوتي (البرازيل)؛ ورئيسا الفريق العامل الثاني: ريتشارد بلهورن (كندا) وإيهاب جمال الدين (مصر)؛ ورئيسا الفريق العامل الثالث: لارس - غوران إنغفيلد (السويد)، وأوسيتادنا أنيادو (نيجيريا). ويعمل نائبا الرئيس يان كارا

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل إسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) ببيان أعرب فيه عن تأييد الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة.

٣٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم ممثل الصين اقتراحا بعدم اتخاذ إجراء بشأن طلب اعتماد مركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية، وطلب إجراء التصويت ببناء الأسماء في هذا الشأن.

٣٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ممثلا باكستان وكوبا ببيانات تأييدا للاقتراح المقدم من الصين.

٣٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثلا الولايات المتحدة وإسبانيا (باسم الاتحاد الأوروبي، فضلا عن إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) ببيانات عارضا فيهما الاقتراح المقدم من الصين.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، عن طريق التصويت ببناء الأسماء، الاقتراح الداعي إلى عدم اتخاذ إجراء، وذلك بأغلبية ٩٩ صوتا ضد ٣٧، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كالتالي:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سورينام، الصين، العراق، عمان، غانا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا، فيجي، فييت نام، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليسوتو، ماليزيا، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، ميانمار،

### حركة التعمير والتنمية

٢٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية عدم اعتماد حركة التعمير والتنمية (انظر A / CONF.199/PC/20) بسبب انعدام المعلومات ذات الصلة.

### بودي شوب انترناشيونال

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية رفع اسم بودي شوب انترناشيونال من قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة والمجموعات الرئيسية الأخرى، نظرا إلى أن المنظمة قد اعتمدت بالفعل تحت اسم مؤسسة بودي شوب.

### منظمة الأغذية أولا ٣٦٦٣

٢٨ - وفي الجلسة نفسها، أبلغت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية أن منظمة الأغذية أولا ٣٦٦٣ قد سحبت طلبها الاعتماد ومن ثم ينبغي رفعها من القائمة.

### نظم الطاقة الشمسية

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية رفع اسم نظم الطاقة الشمسية من قائمة المنظمات غير الحكومية المعتمدة والمجموعات الرئيسية الأخرى، نظرا إلى أنها لم ترد على الاستفسارات المتعلقة بمركزها ولم تقم بالتسجيل للمشاركة في الدورة الرابعة.

### مركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية

٣٠ - ونظرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، في جلستها الرابعة، المعقودة في ٣١ أيار/مايو، في الطلب المقدم من مركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية لاعتماده كميشارك في العملية التحضيرية ومؤتمر القمة (انظر A / CONF.199/PC/20، المرفق الثاني).

٣١ - وفي الجلسة نفسها، وُجّه انتباه اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية إلى الرسالة المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة التي يعترض فيها على اعتماد مركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية.

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، اقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة على طلب الاعتماد المقدم من مركز التبت لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، نيوي، هايتي، هندوراس، اليمن، يوغوسلافيا.

٤٢ - وفي الجلسة نفسها، أبدى ممثلا الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ردود فعل

مبدئية بشأن البيانات التي قدمتها المجموعات الشريكة الرئيسية.

#### إدارة التنمية المستدامة على الصعيد الخلي

٤٣ - في الجلسة الثانية، افتتح الرئيس الحوار التفاعلي.

٤٤ - وأجرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية حوارا تفاعليا بشأن إدارة التنمية المستدامة على الصعيد الخلي، قدّم خلاله مداخلات ممثلو السلطات الخلية، والنقابات العمالية، وإسبانيا (باسم الجماعة الأوروبية)، والمؤسسات التجارية والصناعية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والنساء.

#### إدارة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

٤٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، أجرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية حوارا تفاعليا بشأن إدارة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، قدّم خلاله مداخلات ممثلو المؤسسات التجارية والصناعية، والنقابات العمالية، وبلجيكا، والشباب، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والشعوب الأصلية، والمزارعين، والولايات المتحدة.

#### إدارة التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي

٤٦ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، أجرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية حوارا تفاعليا بشأن إدارة التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، قدّم خلاله مداخلات ممثلو المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وفنلندا، والنساء، والسلطات الخلية، والشباب، والشعوب الأصلية، والمؤسسات التجارية والصناعية.

٤٧ - وفي الجلسة نفسها، علّق رئيسا الفريق العامل الثالث، لارس - غوران إنغفيلد (السويد) وأوسيتادنا أنيادو (نيجيريا)، على الحوارات.

#### فريقا المناقشة الأول والثاني

٤٨ - نظمت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية فريقا مناقشة كجزء من حوار أصحاب المصلحة المتعددين: فريق المناقشة الأول المعني ببناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة الذي يتقاسم رئاسته ريتشارد بالهورن (كندا) وكيوتاكا أكاساكا (اليابان)، وفريق المناقشة الثاني المعني بإطار المجموعات الرئيسية لمبادرات الشراكة الذي يتقاسم رئاسته يان كارا (الجمهورية التشيكية) ودايان ماري كوارلس (جامايكا).

إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بولندا، توفالو، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، كندا، لايفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناورو، السروبيج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون

بابوا غينيا الجديدة، بوركينا فاسو، بوليفيا، تشاد، جمهورية كوريا، رومانيا، السنغال، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، الهند.

المتنعون

زاي - الوثائق

٣٨ - ترد في المرفق قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية.

## الفصل الثالث

### الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

٣٩ - أجرت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية حوارا بين أصحاب المصلحة المتعددين في جلستها الثانية والثالثة المعقودتين في ٢٧ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام (A/CONF.199/PC/18 و Add.1-9).

#### إدارة التنمية المستدامة

٤٠ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، افتتح الرئيس الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين وأدلى ببيان.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، قدم ممثلو المجموعات الشريكة الرئيسية التالية بيانات بشأن إدارة التنمية المستدامة: النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية،

٥٧ - وفي الجلسة نفسها ، أدلى ممثلاً منظمة الدائرة العالمية لتوافق الآراء، وهي منظمة غير حكومية، والجمع المدني (جنوب أفريقيا)، ببيانين.

#### موجز الرئيس للجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

٥٨ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي أن ترفق بتقريرها موجز الرئيس للجزء المتعلق بحوار أصحاب المصلحة المتعددين (انظر المرفق الثاني)

#### موجز نائب الرئيس للجلسات غير الرسمية بشأن الشراكات لأغراض التنمية المستدامة

٥٩ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية أن ترفق بتقريرها موجز تقرير نائب الرئيس، يان كارا (الجمهورية التشيكية) ودايان ماري كوارلس (جامايكا)، موجز نائب الرئيس للجلسات غير الرسمية بشأن الشراكات لأغراض التنمية المستدامة (انظر المرفق الثالث).

## الفصل الرابع

### الجزء الوزاري الرفيع المستوى

٦٠ - عقدت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية الجزء الوزاري الرفيع المستوى من جلساتها من السادسة إلى الجلسة ١١، في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٦١ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٥ حزيران/يونيه، أدلت نائبة الأمين العام، السيدة لوز فريشيت، بكلمة الافتتاح.

٦٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلت رئيسة جمهورية إندونيسيا، السيدة ميغاواتي سوكارنوبوتري، بكلمة أمام الجزء الوزاري الرفيع المستوى.

٦٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات رئيسا مرفق البيئة العالمية السابع للمائدة المستديرة الوزارية المعنية بالتمويل لأغراض البيئة والتنمية المستدامة، معالي السيد كييل لارسون، وزير البيئة السويدي ومعالي السيد محمد والي موسى، وزير الشؤون البيئية والسياحة في جنوب أفريقيا.

### فريق المناقشة الأول (بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة)

٤٩ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، قدم رئيسا فريق المناقشة الأول المعني ببناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة ريتشارد بالهورن (كندا) وكيوتاكاساكا (اليابان) تلخيصا لمناقشات الفريق.

٥٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو المجموعات الشريكة الرئيسية التالية ببيانات: النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والنقابات العمالية، والمؤسسات التجارية والصناعية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعين.

### فريق المناقشة الثاني (إطار المجموعات الرئيسية لمبادرات الشراكة)

٥١ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، قدم رئيسا فريق المناقشة الثاني المعني بموضوع إطار المجموعات الرئيسية لمبادرات الشراكة يان كارا (الجمهورية التشيكية) ودايان ماري كوارلس (جامايكا)، تلخيصا لمناقشات الفريق.

٥٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الشريكة الرئيسية التالية: النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والنقابات العمالية، والمؤسسات التجارية والصناعية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعين.

٥٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت النرويج وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) ببيانين عن النتائج التي خلص إليها فريقا المناقشة.

### أولويات المستقبل

٥٤ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، أدلى ببيانات بشأن أولويات المستقبل ممثلو المزارعين، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمؤسسات التجارية والصناعية، والنقابات العمالية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والشعوب الأصلية، والشباب، والنساء.

٥٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة العربية السعودية ببيان.

٥٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثل منظمة العمل الدولية ببيان.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى معالي السيد برينش نيجيلاي، وزير الدولة للموارد المائية في نيجيريا ببيان باسم مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالمياه.

٧١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمداخلة باسم اللجان الإقليمية.

٧٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية بمداخلة.

٧٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الأعمال التجارية والصناعة بمداخلة.

٧٤ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، أدلى بمداخلات كل من موزامبيق، وفنلندا، وتركيا، والأردن، وبلجيكا، ونيبال، ونيجيريا، وكوبا، وآيسلندا، وأوكرانيا، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وجنوب أفريقيا، وقيرغيزستان، ويوغوسلافيا، والصين، وأيرلندا، والسنغال، وهندوراس، وبليز، وغابون، وأوغندا، وبنن، وتشاد، وغيانا، وبنما، وجزر البهاما، وجزر سليمان، والنمسا، ونيوزيلندا ورومانيا.

٧٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بمداخلة.

٧٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الوكالة الفضائية الأوروبية بمداخلة.

٧٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلة ممثل اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها.

٧٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بملاحظات ختامية نائب الرئيس بصفتها مسيرين لمبادرات الشراكة، يان كارا (الجمهورية التشيكية) ودايان ماري كوارلس (جامايكا).

#### الحوار التفاعلي بشأن عناصر وثيقة سياسية

٧٩ - في الجلسة العاشرة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، أدلى بمداخلات بشأن عناصر وثيقة سياسية ممثلو كل من موريشيوس، وكوبا، ورومانيا، وقبرص، والاتحاد الروسي، وتايلند، والفلبين، وناميبيا، وكينيا، وموزامبيق، وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وتونس، وشيلي، واندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، والصين، والمكسيك، وكوستاريكا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنلندا، وأوغندا، وكندا، وأوكرانيا، وكولومبيا، وبوليفيا، وبوتان، وليسوتو، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وغابون، والبوسنة والهرسك، ونيبال، وكوت ديفوار، والعراق، وبربادوس (باسم بلدان الجماعة الكاريبية) وهولندا.

٨٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل فلسطين بمداخلة.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى معالي السيد برينش نيجيلاي، وزير الدولة للموارد المائية في نيجيريا ببيان باسم مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالمياه.

#### الحوار التفاعلي بشأن وثيقة التنفيذ

٦٥ - في الجلسة السادسة، المعقودة في حزيران/يونيه، افتتح الرئيس الحوار التفاعلي وأدلى ببيان.

٦٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلات بشأن وثيقة التنفيذ ممثلو كل من اليابان، والنرويج، وفنزويلا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وكولومبيا، ومصر، والجمهورية العربية الليبية، والصين، وسويسرا، وسلوفاكيا، والجمهورية الدومينيكية، والإمارات العربية المتحدة واندونيسيا.

٦٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا بمداخلة.

٦٨ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في حزيران/يونيه، أدلى بمداخلات ممثلو كل من بوتان، ونيجيريا، ورومانيا، وأوغندا، والبرازيل، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وآيسلندا، وساموا، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنلندا، والسويد، وماليزيا، وكوت ديفوار، وبنغلاديش، وأوزبكستان، والجمهورية التشيكية، والعراق، والمغرب، وجمهورية إيران الإسلامية، وموريشيوس، والنيجر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأندورا، والجزائر، وكوبا، والبرتغال، وأرمينيا وكينيا.

٦٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلات أيضا ممثلو الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد البرلماني الدولي.

#### الحوار التفاعلي بشأن شراكات/مبادرات التنفيذ

٧٠ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه، أدلى بمداخلات بشأن شراكات/مبادرات التنفيذ ممثلو كل من جمهورية كوريا، والكويت، وأذربيجان، والسودان، ونيوزيلندا، وإسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وقطر، واليونان، وبربادوس. وإيطاليا، واليابان، والجمهورية العربية السورية، وغانا، وناورو، وبوتسوانا، وكندا، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ولبنان، واهند، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين، وتوغو، وطاجيكستان (باسم

- ٨١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلة ممثل كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة العمل الدولية.
- ٨٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل رابطة الدول المستقلة بمداخلة
- ٨٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلة ممثل برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز.
- ٨٤ - وفي الجلسة ١١، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، أدلى بمداخلات ممثلو كل من هندوراس، وجامايكا، والنرويج، وبلجيكا، واليونان، وبوتسوانا، والجمهورية العربية الليبية، وسويسرا، والسلفادور، وزمبابوي، وبنما، والولايات المتحدة، والكويت، وأستراليا، واليابان، ومصر، وهنغاريا، وقيرغيزستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ونيجيريا، وبيرو وأرمينيا.
- ٨٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلة ممثل كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية.
- ٨٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بمداخلة ممثل كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.
- موجز الرئيس للجزء الوزاري الرفيع المستوى
- ٨٧ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية أن ترفق بتقريرها موجز الرئيس للجزء الوزاري الرفيع المستوى، الذي يرد في الوثيقة A/CONF.199/PC/CRP.3 (انظر المرفق الأول).
- الفصل الخامس**
- مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة**
- ٨٨ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، قدم الرئيس ورقة الرئيس المنقحة بشأن مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة (A/CONF.199/PC/L.1/Rev.1).
- ٨٩ - وفي الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، كان معروضا على لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية مشروع خطة التنفيذ لمؤتمر القمة (A/CONF.199/PC/L.5 و Add.1-5)، الذي تمخض عن المشاورات التي جرت في الأفرقة العاملة وغيرها من الأفرقة التفاوضية.
- ٩٠ - وفي الجلسة نفسها، قرأ ممثل شعبة التنمية المستدامة التقيحات على مشروع خطة التنفيذ التي اتفق عليها نتيجة إجراء مزيد من المشاورات.
- ٩١ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، وافقت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية على النظر في نص مشروع خطة التنفيذ الواردة في الوثيقة (A/CONF.199/PC/L.5 و Add.1-5)، بما في ذلك التقيحات التي قرأها ممثل الشعبة، وذلك كأساس لمتابعة النظر فيها في مؤتمر القمة.
- ٩٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بالمقترحات الشفوية التالية بشأن نص مشروع خطة التنفيذ:
- (أ) أشار ممثل البرازيل، بصفته أحد رؤساء الفريق العامل الأول، إلى أن الفقرة ٥ مكررا ثالثا لم تكن في مشروع خطة التنفيذ، إذ إنها كانت قد وضعت جانبا للتشاور في مرحلة سابقة من المفاوضات. وحيث إن الفقرة ٥ مكررا ثالثا لم ينظر فيها من كل جوانبها خلال الجلسة التحضيرية النهائية، لذا ينبغي أن تعكس في النص الذي سيناقش في مؤتمر القمة. والنص الذي سينظر فيه، المطبوع بخط غامق وبين قوسين مربعين، ينص على ما يلي: [نقر بأهمية الأخلاق للتنمية المستدامة، ولهذا فإننا نؤكد ضرورة اتخاذ إجراء ملموس لتشجيع مناقشة هذه المسألة في الخافل الدولية المختصة]؛
- (ب) أعرب ممثل كندا عن اعتقاده بأنه خلافا للمؤشر الوارد في النص، فإن الفقرة ٤٧ لم يتفق عليها. واقترح الممثل أيضا أن يضاف إلى الفقرة ٤٧ في الجملة الأولى بعد عبارة "وعلى نحو متيسر" [وفقا لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية]. وأعرب ممثلو الاتحاد الأوروبي، وسويسرا، والسويد وأستراليا عن دعمهم للموقف الكندي. وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعتقاده بأنه كما هو مبين في النص، فقد اتفق على الفقرة ٤٧ ولا ينبغي فتح موضوعها ثانية؛
- (ج) احتفظ ممثل الهند بحق العودة إلى الفقرات ٤ و ٨٨ مكررا و ٨٨ مكررا ثانيا و ٨٨ مكررا ثالثا و ٩٨ مكرر على النحو الذي يعكسه النص المنقح. وأشار الممثل إلى أن الفقرة ٤ لم يتفق عليها وأحيلت إلى فريق اتصال. ولم ينظر في الفقرتين ٨٨ مكررا و ٨٨ مكررا ثانيا إلا في مشاورات غير رسمية ومحدودة ومركزها مختلف عن الفقرات التي نظر فيها واتفق عليها في أفرقة العمل. وذكر الممثل أيضا أنه لم يجر الاتفاق على نقل الفقرة ٨٨ مكررا ثانيا السابقة إلى الفقرة ٨٨ مكررا الجديدة وأن الفقرتين يجب أن تظلا مرقمتين كما كانتا في الوثيقة (A/CONF.199/PC/L.5 و Add.1-1)

## الفصل السادس

5). وذكر ممثل الولايات المتحدة أن الفقرتين ٨٨ مكررا ثانيا و ٩٨ مكررا فقرتان اتفق عليهما ولا ينبغي فتح موضوعهما ثانية؛

### وضع عناصر يحتمل إدراجها في وثيقة سياسية تقدم لكي ينظر فيها ويعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة

٩٤ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية أن تفوض الرئيس بإعداد عناصر لوثيقة سياسية، بناء على مناقشات جرت خلال الجزء الوزاري (انظر الفصل العاشر، المقرر 2002/PC/5).

(د) أعرب ممثل النرويج عن عدم ارتياحه للطريقة التي جرت فيها المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بالفقرة ٣٦ وكرر اقتراحه إضافة الجملة، "تمت البلدان على التصديق على بروتوكول كيوتو". وعارض ممثل الولايات المتحدة الاقتراح واقترح أن يستعاض عن الفقرة ٣٦ بالفقرة ١ من إعلان مراکش؛

(هـ) طالب ممثل سويسرا فيما يتعلق بالسطر الأول من الفقرة ٢٢، بحذف عبارة "كما جاء في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١".

## الفصل السابع

### مسائل تتعلق بتنظيم أعمال مؤتمر القمة

٩٥ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، كان معروضا على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية مشروع مقرر بشأن مسائل تتعلق بتنظيم أعمال المؤتمر (A/CONF.199/PC/L. 7) قدمه الرئيس باسم المكتب، وقرأ ممثل شعبة التنمية المستدامة التقيحات التي أدخلت عليه.

(و) أشار ممثل اليابان، أحد رؤساء الفريق العامل الأول، إلى أن الفقرات الفرعية من الفقرة ٣٦، رغم أنها غير معلمة، فقد اتفق عليها رهنا بالاتفاق على فاتحة الفقرة؛

(ز) ذكر ممثل نيجيريا أن الفقرات ١٣٩ (أ) و (ب) يمكن حذفها نظرا إلى الاتفاق على الفقرة ١٣٩ (ج)؛

٩٦ - اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية مشروع المقرر، بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفصل العاشر، المقرر 2002/PC/6).

(ح) وفي الجلسة ١٢ أيضا، أدلى ببيانات عامة حول مشروع خطة التنفيذ كل من جنوب أفريقيا، فزويلا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإسبانيا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وأستونيا، وهنغاريا، والمكسيك، وبولندا، ورومانيا، وسلوفينيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا ويوغوسلافيا)، واليابان، والولايات المتحدة ولبنان.

٩٧ - أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للقمة ببيان توضيحي ردا على بيانين أدلى بهما كل من ممثل إسبانيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وبلجيكا.

### الإجراءات المتخذة

٩٣ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، قررت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية أن تحيل إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مشروع خطة التنفيذ كما هو وارد في الوثيقة (A/CONF.199/PC/L.5 و Add.1-5) بصيغته المعدلة شفويا، (للاطلاع على النص، انظر الوثيقة A/CONF.199/PC/L.1)، وفوضت الرئيس، أن يعمل بالتعاون مع جنوب أفريقيا بصفتها البلد المضيف لمؤتمر القمة، لتيسير التوصل إلى اتفاق على جميع المسائل المعلقة خلال الفترة الانتقالية (انظر الفصل العاشر المقرر 2002/PC/4).

## الفصل الثامن

### الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إندونيسيا

٩٨ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية مشروع مقرر معنون "الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إندونيسيا"، الذي قدمه ممثل فزويلا (باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين) (انظر الفصل العاشر، المقرر 2002/PC/7).

خلال الجزء الوزاري الرفيع المستوى، ثم تنشر هذه العناصر في موقع مؤتمر القمة على الشبكة العالمية.

### المقرر 2002/PC/6

#### المسائل المتعلقة بتنظيم أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن لجنة التنمية المستدامة، بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إذ تشير إلى المقرر الذي اتخذته في دورتها التنظيمية والمعنون "تنظيم الأعمال المؤقت أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة"، وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٦، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى اللجنة أن تقوم، بوصفها اللجنة التحضيرية، بالبالت في جميع القضايا المتبقية المتصلة بتنظيم أعمال مؤتمر القمة، بما في ذلك التفاصيل المحددة المتعلقة بسلسلة الأحداث التي ستنظم بالشراكة مع المهتمين بالأمر، والحدث القصير الجامع لجهات متعددة من المهتمين بالأمر، الذي يتطلب مشاركة على أرفع مستوى من جانب المجموعات الرئيسية والحكومات، وتنظيم اجتماعات المائدة المستديرة التي ستعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات:

(أ) تقرر أن سلسلة الأحداث التي ستنظم بالشراكة مع المهتمين بالأمر - والتي ستعقد، طبقا لمقرها الذي اتخذ في الدورة الأولى، في جلسات المؤتمر بكامل هيئته خلال الأسبوع الأول لمؤتمر القمة ستوفر الفرصة للقيام بما يلي:

'١' التنويه بالشراكات والمبادرات التي نظمتها الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية دعما لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة؛

'٢' توليد شراكات ومبادرات جديدة الرئيسية دعما لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة؛

'٣' تحديد المجالات التي لم تجتذب شراكات والتي تقتضى مزيدا من العمل بعد انتهاء أعمال مؤتمر القمة؛

'٤' إجراء مناقشات تفاعلية، يشترك فيها رؤساء المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية، حول دور المؤسسات المتعددة الأطراف في تنفيذ التنمية المستدامة على كافة المستويات؛

(ب) تقرر أيضا أن المناقشة العامة التي ستجرى في جلسات المؤتمر بكامل هيئته، خلال فترة ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ستكون مفتوحة لجميع الدول وستنظم

## الفصل التاسع

### اعتماد التقرير

٩٩ - في الجلسة ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، مشروع التقرير الوارد في الوثيقة A/CONF.199/PC/L.6، بالصيغة التي قدمها نائب الرئيس والمقرر، السيدة دايان ماري كوارلس (جامايكا) وكلفتها بوضعه بصيغته النهائية وذلك بأن تضيف إليه وقائع آخر جلسات اللجنة.

## الفصل العاشر

### المقررات التي اعتمدها اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية

١٠٠ - في جلستها ١٢، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، اعتمدت اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية المقررات التالية:

### المقرر 2002/PC/4

#### مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرر لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أن تحيل إلى مؤتمر القمة مشروع خطة تنفيذ مؤتمر القمة، كما هو وارد في الوثيقة (A/CONF.199/PC/L.5 و Add.1-5)، والتنقيحات التي قرأها ممثل شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة في الجلسة ١٢ لدورها الرابعة (للاطلاع على النص، انظر الوثيقة A/CONF.199/L.1)، وتفوض رئيسها، أن يعمل بالتعاون مع جنوب أفريقيا، بصفتها البلد المضيف لمؤتمر القمة، لتيسير الاتفاق على جميع المسائل المتعلقة خلال الفترة الانتقالية.

### المقرر 2002/PC/5

وضع عناصر يحتتمل إدراجها في وثيقة سياسية تقدم لكي ينظر فيها ويعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

تقرر لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تفويض رئيسها بإعداد عناصر لوثيقة سياسية لكي ينظر فيها ويعتمدها رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بناء على مناقشات جرت

- ٢' لا يجوز أن تشارك أي دولة أو منظمة دولية أو ممثل مجموعة رئيسية إلا في اجتماع واحد من اجتماعات المائدة المستديرة؛
- ٣' لا يجوز إلا لرؤساء الدول والحكومات، المشاركين في اجتماع مائدة مستديرة، أن يصحبهم شخص إضافي يجلس خلفهم؛
- ٤' لا يدعى للتكلم أثناء اجتماعات المائدة المستديرة، بوجه عام، إلا رؤساء الدول والحكومات؛
- ٥' يجوز أيضا أن يدعى للتكلم أثناء اجتماعات المائدة المستديرة عدد محدود من رؤساء مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، ممن هم أعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء مجالس إدارة شركات القطاع الخاص ومن من مستواهم من ممثلي المجموعات الرئيسية الأخرى؛
- ٦' يرأس اجتماعات المائدة المستديرة رؤساء الدول والحكومات، بناء على دعوة يوجهها إليهم رئيس مؤتمر القمة للقيام بهذه المهمة. ويكون رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة الأربع من مجموعة الدول الآسيوية، ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛
- ٧' توجه الأمانة العامة الدعوة للدول للتسجيل مقدما، قبل انعقاد مؤتمر القمة، كجهات مشاركة في واحد من اجتماعات المائدة المستديرة، مع مراعاة ألا يكون العدد الإجمالي للدول المشاركة في اجتماع ما من اجتماعات المائدة المستديرة أكثر من ٥٠، كما هو منصوص عليه في الفقرة الفرعية '١' من الفقرة ٥ أعلاه؛
- ٨' تذاق وقائع اجتماعات المائدة المستديرة بالتليفزيون في قاعة عامة، تكون مفتوحة أمام وسائل الإعلام؛
- ٩' تدرج نتائج اجتماعات المائدة المستديرة في ملخصات الرؤساء، بحيث تبلغ بها الجلسة الختامية لمؤتمر القمة بكامل هيئته، وتدرج في التقرير النهائي لمؤتمر القمة.
- ٢' على النحو التالي: الاثنين، ٢ أيلول/سبتمبر (في جلسات صباحية وبعد الظهر ومساءية، إن لزم الأمر)، والثلاثاء، ٣ أيلول/سبتمبر (في جلسات صباحية وبعد الظهر ومساءية، إن لزم الأمر)، والأربعاء، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (في جلسة صباحية)؛ وألا تتجاوز مدة البيانات خمس دقائق. وتحدد قائمة المتكلمين بالقرعة طبقا للبروتوكول المتبع الذي يكفل أن يتكلم رؤساء الدول أو الحكومات أولا، فالوزراء، ثم غيرهم من رؤساء الوفود؛
- (ج) تقرر أيضا، مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، أن البيانات العامة للكيانات والمنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة بصفة مراقب في دورات وأعمال جميع المؤتمرات الدولية التي تعقد تحت رعايتها، وللكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وأجهزة الأمم المتحدة المهمة، ولمثلي المنظمات غير الحكومية الرئيسية، والمجموعات الرئيسية الأخرى المعتمدة لدى مؤتمر القمة، والأعضاء المنتسبين للجان الإقليمية، سيدلى بها في جلسات المؤتمر بكامل هيئته خلال يومي الخميس، ٢٩ آب/أغسطس والجمعة، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٢.
- (د) تقرر أن يعقد الحدث القصير الجامع لجهات متعددة من المهتمين بالأمر، الذي يتطلب مشاركة على أرفع مستوى من جانب المجموعات الرئيسية والحكومات، يوم الأربعاء، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بعد اختتام المناقشة العامة في جلسات المؤتمر بكامل هيئته وقبل اعتماد الوثائق الختامية وانتهاء أعمال المؤتمر. والهدف من هذا الحدث أن يكون بمثابة منتدى يتجدد فيه المجموعات الرئيسية كافة التزامها بالتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة؛
- (هـ) تقرر أيضا تنظيم أربعة اجتماعات مائدة مستديرة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بصورة متوازية مع المناقشة العامة تحت موضوع واحد، هو "تحقيق ما نصبوا إليه". وتعقد اجتماعات المائدة المستديرة أيام الاثنين، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، والثلاثاء، ٣ أيلول/سبتمبر من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، ثم من الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ١٨/٠٠، والأربعاء، ٤ أيلول/سبتمبر من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠، وستعقد وفقا للبرنامج التالي:
- ١' يتألف كل اجتماع من اجتماعات المائدة المستديرة من ٧٠ مقعدا: ٥٠ مقعدا، على الأكثر، للوفود الحكومية، و٢٠ مقعدا للجهات المشاركة الأخرى، ومنها الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات المختصة والمجموعات الرئيسية؛

(و) تشارك فلسطين، بصفة مراقب، في المناقشة العامة وفي أحد اجتماعات المائدة المستديرة، شريطة أن يمثلها أعلى مسؤول بها.

### المقرر 2002/PC/7

#### الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة إندونيسيا

إن لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إذ اجتمعت في بالي، إندونيسيا، من ٢٧ أيار/مايو - ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بناء على دعوة من حكومة إندونيسيا:

(أ) تعرب عن عميق تقديرها لفخامة ميغاواتي سوكارنوبوتري، رئيسة جمهورية إندونيسيا وحكومة إندونيسيا لإتاحتها الفرصة للجنة التحضيرية للاجتماع في إندونيسيا ولما وفرته لها من تسهيلات رائعة وموظفين وخدمات وضعتهم بسخاء تحت تصرفها؛

(ب) تطلب إلى حكومة إندونيسيا أن تبلغ شعب جزيرة بالي وإندونيسيا امتنان اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية لحسن الضيافة والترحيب الحار الذي استقبل به المشاركون

## المرفق الأول

## موجز الرئيس للجزء الوزاري الرفيع المستوى

١ - بروتوكولا كارتاخينا وكيوتو، مؤكدين على إدماج المبدأ التحويطي. وأكد عدة وزراء أيضا تأييدهم من جديد للقيم والمبادئ الواردة في ميثاق الأرض.

٥ - وجرى التأكيد على ضرورة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين كهدف بالغ الأهمية يجب تحقيقه من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وأكد الوزراء على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة، وطالبوا البلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة لتغيير الأنماط غير المستدامة للسلوك. وتم الإعراب عن القلق من التأكيد على الجهود التطوعية، وأشير إلى ضرورة وضع قوانين أكثر تحديدا. وأشار آخرون إلى أنه لا يمكن تجاهل دور القطاع الخاص في القضاء على الفقر وجعل العولمة أكثر استدامة، ولكنهم أكدوا ضرورة إقامة شراكات على قدم المساواة في القطاع الخاص وبين جميع قطاعات المجتمع المدني. ورغم الإقرار بأن العولمة تنطوي على أخطار وتتيح فرصا، فإن البعض قال إنه لا بد من وضع نهج تشارك فيه جميع الدول على قدم المساواة في عمليات اتخاذ القرار.

٦ - وقال الكثيرون إن أهمية معالجة الفوارق بين الأنظمة التجارية الحالية في العالم والتنمية المستدامة تشكل أولوية، وجرى التأكيد على أن الإنصاف والمساواة يجب أن يكونا مبدأين رئيسيين عند إدماج الشواغل الاجتماعية في معمارية التجارة والمالية في العالم. وأكد الوزراء بصفة خاصة ضرورة وجود بيئة تمكينية لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدوحة وفي مونتيري، وأعرب العديد منهم عن رغبته في القيام بهذا العمل. وطالب عدد من المتكلمين بإلغاء المعونات المالية المشوهة للتجارة.

٧ - واستشهد بزيادة الوصول إلى الأسواق وتخفيف عبء الديون كأمرين بالغتي الأهمية لكي تتمكن البلدان النامية من الحصول على الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأيد الكثيرون زيادة الالتزامات المالية، بما في ذلك تحقيق الهدف الذي اتفق عليه المجتمع الدولي والمتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيات النظيفة المقترن بالتدريب وبناء القدرات. وأيد البعض إلغاء ديون أكثر البلدان فقرا. ونوقش أيضا إنشاء صندوق للتضامن البشري. وأعرب عدة وزراء عن التزامهم بخفض عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي باليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأعرب الكثيرون عن تأييدهم لتجديد موارد مرفق البيئة

١ - ابتدأ الحوار الوزاري رسميا ببيانات ألقى بها نائب الأمين العام للأمم المتحدة، وفخامة ميغاواتي سوكارنوبوتري، رئيسة إندونيسيا. وأكد كلاهما أهمية النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بالنسبة لمستقبل شعوب العالم وللبيئة، وحثا الوزراء والوفود على العمل من أجل وضع خطة تنفيذ قوية تحقق أهداف ومبادئ جدول أعمال القرن ٢١. واستمع الحضور أيضا إلى بيانات ألقى بها الرؤساء الثلاثة للمائدة المستديرة الوزارية لمرفق البيئة العالمية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

٢ - وخلال الحوار، تناول الوزراء مسائل متعلقة بالتحضير من أجل التنفيذ، ووضع مبادئ توجيهية للشراكات واقترحوا عناصر للإعلان السياسي. وأكد الرئيس أهمية موازنة الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، ودعا الوزراء إلى إلقاء بيانات بشأن مجالات المناقشة هذه.

## الحوار التفاعلي الوزاري

٣ - وكرر الوزراء تأكيد التزامهم بجدول أعمال القرن ٢١، ومبادئ ريو وغيرها من النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وطالبوا بتنفيذها تنفيذا كاملا. وأكد الكثير من الوزراء أهمية العمل من أجل حفظ البيئة الطبيعية وقاعدة الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل. وقالوا إنه ينبغي اعتماد نهج يركز على الناس إزاء التنمية المستدامة، مع مراعاة الضرورة الملحة لتخفيف حدة الفقر. كما يجب خلال العقد الثاني بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أن يعمل العالم من أجل خلق ثقافة التنمية المستدامة، مما في ذلك نشر القيم الأخلاقية التي تأخذ في اعتبارها الاختلافات الثقافية والعادات والتقاليد مع الإقرار بضرورة أن يعمل جميع الناس من أجل العيش بونام مع الطبيعة.

٤ - وفيما يتعلق بخطة التنفيذ التي يجري التفاوض عليها حاليا، أكد عدد من الوزراء أهمية وضع أهداف واضحة محددة بزمن، بما في ذلك الالتزام برصد موارد جديدة وإضافية. وكان هناك اتفاق قوي على ضرورة تركيز الجهود على تحقيق الأهداف المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وأنه لا ينبغي للبلدان أن تفاوض ثانية على المبادئ والالتزامات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أو غيرها من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية. وطالب عدد من الوزراء بالتصديق على الاتفاقات والاتفاقيات القائمة، بما في ذلك

متكامل إزاء التنمية المستدامة. وبمّذا فقد أقر بأن جميع القطاعات مترابطة ولا يمكن حفظ أي مصدر واحد من غير كفالة حماية المصادر الأخرى.

١٢ - وأشير إلى التنوع البيولوجي وتغير المناخ بصفتها مجالين ينبغي مناقشتهما على نحو متكامل، فضلا عن التصحر، لا سيما في أفريقيا. واقترح عدد من الوزراء تعزيز التعاون من خلال حلقات العمل من أجل تبادل المعلومات وكفالة أطر تنفيذ مشتركة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ولوحظ أن إعلان مراكش الوزاري يمكن أن يسهم في مؤتمر القمة وأن يكفل جوانب الترابط مع تغير المناخ. وجرى تسليط الضوء على اعتماد هدف لوقف وعكس اتجاه الخسارة الحالي في الموارد الطبيعية على الصعيدين العالمي والوطني بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن اعتماد هدف لوقف ضياع التنوع البيولوجي من خلال تأمين الصكوك اللازمة بحلول عام ٢٠١٠، وذلك بناء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٣ - ونوقشت أهمية الحكم الرشيد وخلق بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وقيل إن الديمقراطية والنهج المفتوح القائم على المشاركة إزاء اتخاذ القرارات هما عاملان بالغ الأهمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي اتخاذ نهج يقيم توازنا بين الجنسين إزاء صنع السياسات، بمشاركة المجموعات الرئيسية، بما في ذلك السكان الأصليون والشباب، في برامج وسياسات التنمية المستدامة.

١٤ - وجرى تسليط الضوء على الصراع المسلح بوصفه يشكل عائقا أمام التنمية المستدامة، وطالب الوزراء بإقامة السلام والتضامن والعدل في المناطق التي أهدمتها الحروب. وحثوا على اتخاذ خطوات لإنهاء الاحتلال الأجنبي وإزالة أسلحة التدمير الشامل. وأكد عدة وزراء أيضا على أن فرض جزاءات من طرف واحد يؤدي إلى خلق عقبات كبيرة أمام التنمية المستدامة لذا فإنه ينبغي إلغاؤها.

#### الشراكات

١٥ - فيما يتعلق بمسألة إقامة شراكات من أجل التنمية المستدامة (نتائج "النوع الثاني")، ناقش الوزراء دور هذه الشراكات في سياق مؤتمر القمة وذلك بهدف صوغ مبادئ توجيهية لهذه الشراكات لتوجيه تطوير هذه النتائج من مؤتمر القمة. وساد اتفاق عام على أن هذه الشراكات ذات أهمية بالغة من أجل تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن

العالمية وتعزيزه، ولا سيما برنامجه للصغيرة. واقترح عدة وزراء تحويل مرفق البيئة العالمية إلى آلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٨ - وجرى التأكيد مرارا على أن تأمين الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، ومنع التصحر، وحفظ التنوع البيولوجي بصفتها مجالات رئيسية ينبغي أن تؤخذ فيها إجراءات وأن تعقد التزامات. وحددت أهداف محددة بشأن المرافق الصحية والمياه والطاقة المتجددة باعتبارها أكثر المجالات واقعية حيث يمكن الوفاء بالالتزامات. وتم تسليط الضوء أيضا على تعزيز القدرات المؤسسية المحلية للمستوطنات البشرية، وتوفير المأوى المناسب، وتعزيز الزراعة المستدامة لكفالة الأمن الغذائي، والحصول على الأراضي والموارد المائية باعتبارها مجالات اهتمام رئيسية. وأعطى الكثير من الوزراء أولوية للتدابير الرامية إلى معالجة مسألتي الفقر والصحة، واستشهد في ذلك السياق بضرورة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وغيره من الأمراض السارية باعتبارها أمرا بالغ الأهمية لتعزيز التنمية المستدامة.

٩ - واستشهد بالتعليم بصفته عنصرا أساسيا للقضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين. واعتبر تحسين نظم التعليم أمرا مهما أيضا من أجل تحسين الصحة والمشاركة في صنع القرار.

١٠ - ووافق الكثيرون على أن شح المياه مسألة أساسية. إذ إن ندرة موارد المياه أخذت بالازدياد وأصبحت سببا من أسباب الصراع داخل البلدان وفيما بينها. وأعرب الكثير من الوزراء عن التزامهم بأهداف تخفيض عدد الناس الذين يعدمون الوصول إلى مياه الشرب المأمونة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وأيد العديد تحسين المبادرات النهرية التي تعني البلدان التي تقتسم أحواض الأنهار الدولية وسلطوا الأضواء على ضرورة وضع برامج إقليمية متكاملة للإدارة المتكاملة لموارد الشواطئ والبحار. وجرى أيضا تحديد ضرورة وضع آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات معنية بالمحيطات داخل منظومة الأمم المتحدة.

١١ - واعتبرت الطاقة والزراعة مجالين رئيسيين للحفاظ على قوة البلدان وكفالة التنمية المستدامة. واستشهد أيضا برداء نوعية الهواء، بما في ذلك تلوث الهواء في المدن والأمطار الحمضية، بصفتها من الشواغل الكبرى. ورغم أن هذه القطاعات المحددة نوقشت بشكل مطول، فإنه قيل إنه لا ينبغي مناقشة المسائل القطاعية كل مسألة على حدة ويجب تركيز الاهتمام على الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي يدعو إلى اعتماد نهج

والنفوذ النسيبي للعمل ككيان واحد في الشراكات. وفي هذا الصدد، جرى تسليط الأضواء على أهمية وصول جميع الشركاء إلى المعلومات.

٢٠ - واعتبر البعض إقامة شراكات لأغراض الحكم الرشيد بمثابة أمر رئيسي من أجل تحسين التآزر بين الحكومات وإدماج القطاع الخاص، في حين أضاف آخرون بأن هذه الشراكات يجب أن تكون مفتوحة وشفافة وخاضعة للمساءلة. وطالب العديد بتشجيع القيام بجهود مشتركة دولية لتوفير موارد مالية كافية للبلدان النامية لتمكينها من تنفيذ الاتفاقات البيئية الوطنية والدولية. وأشار البعض إلى ضرورة أن تراعى الشراكات الحالات الصعبة لأقل البلدان نمواً. وأشار آخرون إلى أن مبادئ التنمية المستدامة والشراكات يمكن أن توفر قاعدة سليمة لإجراء الإصلاحات الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأقر هؤلاء بأن سرعة التغيير في الحكومات تثير مشكلة في هذا الخصوص.

٢١ - وكان من الواضح لمعظم المتكلمين أنه ينبغي تركيز انتباه كبير على العملية التي ستؤدي إلى وضع تصور بشأن الكيفية التي ستساعد فيها الشراكات على التصدي للمجالات الرئيسية التي حددها الأمين العام، فضلاً عن جوانب أخرى ذات أولوية في الشراكات، مثل التعليم وبناء القدرات. وساد قبول عام بأنه ينبغي ربط الشراكات بالأهداف التي يتوخاها إعلان الألفية للأمم المتحدة.

٢٢ - ورغم أن الكثيرين أيدوا وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية للشراكات وإقامة نظام للرصد من أجل كفالة التنفيذ، فإن آخرين قالوا إن التدابير الطوعية تسمح للشركاء بخلق آلياتهم الخاصة لإقامة الشراكات بغية كفالة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز على نحو يكون أكثر إفضاءً إلى اتخاذ مبادرات خلاقة وابتكارية. وجرى تسليط الأضواء أيضاً على ضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لرصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلاً عن إمكانية قيام لجنة التنمية المستدامة بدور الوسيط لإقامة الشراكات وكمتمدد لتبادل الأفكار والدروس المتعلمة. وشعر كثيرون بأنه لا ينبغي للرصد والإبلاغ أن يستلزاما طبقات إضافية من الإدارة على الصعيد الوطني، واقترحوا تحديد حد أدنى من التفاصيل التي يمكن إدماجها في الرصد والتقييم في عملية الاستعراض.

٢٣ - وأشار الكثير من الوزراء إلى الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا باعتبارها مثالا جيدا على المبادرة الإقليمية وأيدوا اتخاذ قرارات لتعزيز الشراكات تحقيقاً لتنسيق أفضل للأنشطة والمبادرات الإقليمية. وأكد آخرون على أن التعاون بين بلدان الجنوب لأغراض الشراكات وإنشاء مراكز وطنية وإقليمية للتنمية المستدامة. وتحدث عدة

٢١ وقد توفر أفضل سبيل للخروج بنتائج ملموسة. وطالب الوزراء بإقامة شراكات تتضمن ثلاثة أركان التنمية المستدامة وتكون مراعية للخصائص الإقليمية والوطنية.

١٦ - وأكد الكثير من الوزراء مرارا على أنه لا يمكن استخدام الشراكات كبداية عن الالتزامات الحكومية الدولية بل ينبغي أن تكون بمثابة آليات لتنفيذها. ووافق معظمهم على ضرورة ألا تستغل الحكومات هذه الشراكات كذريعة لتجنب المسؤولية. وقالوا إن الحكم الرشيد، ولا سيما على الصعيد المحلي، فضلا عن أهمية خلق بيئة تمكينية من أجل إقامة الشراكات وتنفيذها.

١٧ - ووافق الوزراء على أنه تلزم مشاركة المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين من المراحل المبكرة لعملية إقامة الشراكات بغية أن تكون المبادرات شفافة وقائمة على المشاركة بوجه كامل. وجرى التأكيد على أهمية تبني مبادرات الشراكة، بما في ذلك مشاركة الشباب والنساء والسكان الأصليين مشاركة فعالة. واعتُبرت مبادئ المساواة والمسؤولية والمحاسبة مبادئ أساسية من أجل اتخاذ مبادرات سليمة. واستشهد أيضا بعناصر الكفاءة والاتساق والتأثير أو الأثر بوصفها عناصر ذات قيمة، أسوة بالاحترام والثقة المتبادلين. وأيد بعضهم أيضا مراعاة القيم الروحية والثقافية عند تشجيع التنمية المستدامة.

١٨ - وُجِئت موطولا أهمية تأمين الموارد لإقامة الشراكات. واشترط الوزراء عدم إقامة الشراكات بناء على موارد مخصصة أصلا بل تخصيص موارد مالية جديدة لها، وعدم إعطاء اسم جديد لبرامج قائمة وإطلاقها كشراكات جديدة لأغراض التنمية المستدامة. وأضافوا بأن الموارد ينبغي أن توزع توزيعا عادلا وحكيما، وأنه لا ينبغي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية ولا الموارد المخصصة للشراكات لأغراض سياسية. واقترح إنشاء صندوق مالي للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الشراكات. وقال آخرون إنه من الأهمية بمكان تقييد التكاليف الإدارية إلى أدنى حد وكفالة أن يصل الحد الأقصى من الموارد إلى الغرض المرجو لأي شراكة وعدم خلق أي جهاز بيروقراطي لا لزوم له.

١٩ - ولاحظ العديد أن للشراكات إمكانيات كبيرة لتوسيع قاعدة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتوليد موارد جديدة وضم جهات جديدة ومختلفة. وسلط أحد الوزراء الضوء على إنشاء جائزة بيئية تقدم مليون دولار أمريكي كل عامين لمن يحقق إنجازا بارزا على الصعيد الدولي، مثل إقامة شراكة لأغراض الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وأشار إلى القطاع الخاص مرارا باعتباره طرفا رئيسيا في إقامة شراكات ناجحة، ونوقش دوره كصاحب مصلحة ومستثمر في آن معا. وأكد العديد على ضرورة مناقشة القوة

عن تأييد لإضافة صياغة بشأن تحقيق أهداف التنمية خلال الألفية، وكفالة متابعة المساندة المستديرة الوزارية لمنظمة التجارة العالمية المعقودة في الدوحة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف القائمة وتعديل اتفاقيات واتفاقات أخرى، بما في ذلك بروتوكولا كيوتو وكارتاجينا. وجرى التأكيد أيضا على دعم الأهداف الزمنية المتفق عليها والالتزام بما فيما يتعلق بمسألة الطاقة ومسائل أخرى واردة في مشروع خطة التنفيذ.

٢٨ - وأشار معظم المتكلمين إلى أن القضاء على الفقر يعد مجالاً ذا أولوية عالية ينبغي تناوله في الإعلان. وتحقيقاً لهذا الهدف، أدلى الكثير من الوزراء باقتراحات بشأن اتخاذ خطوات ملموسة لإنشاء صندوق للتضامن الدولي، وزيادة وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية وإزالة الحواجز التجارية القائمة على التمييز، والإلغاء التدريجي للمعونات المالية المؤذية للبيئة والمشوّهة للتجارة. وأيد الكثيرون إضافة صياغة تتعلق بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز التنسيق بين مؤسسات بريتون وودز وكفالة المساواة في التمويل العالمي، واتخاذ تدابير لمحاربة الفساد واتخاذ نهج مفتوح وشفاف قائم على المشاركة على جميع الصعد. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً المثقلة بالديون، اقترح الإشارة إلى مقايضة الديون بالخدمات الإيكولوجية العالمية وإلغاء الديون في أقل البلدان نمواً. وأيد عدد من الوزراء تعزيز فرص العمل في إطار شراكة لحشد الموارد بهدف تفتيح الطاقات البشرية، وتشجيع اقتسام الخبرات داخل الأقاليم وفيما بينها، وتخفيف حدة الحواجز التجارية ومواجهة التحدي المتمثل في كفالة أن تغطي جميع البلدان وجميع شرائح المجتمع ثمار العولمة.

٢٩ - وعارض عدة وزراء التدخل الأجنبي والصراع العسكري، وطالبوا بحماية الخاضعين للاحتلال والتصدي لضرورة تخفيف الآثار السلبية للجزاءات على جهود التنمية المستدامة. واعتبر عدد من الوزراء أن التسوية السلمية للزاعات، وإزالة أسلحة التدمير الشامل ووضع حد للاحتلال الأجنبي والجزاءات المفروضة من جانب واحد شروط لا بد منها للتنمية المستدامة.

٣٠ - وتطرق الكثير من الوزراء إلى الالتزام بالحكم الرشيد والجهود المبذولة لتحسين الإدارة العامة، وكرر عدة وزراء تأكيدهم على أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنمية المستدامة، بينما أشار آخرون إلى ضرورة الاعتراف بالحقوق السيادية للدول على مواردها الطبيعية واحترام تلك الحقوق. وطالب الكثيرون بإعادة التأكيد على الالتزام

وزراء مؤيدين اتخاذ إجراءات تتعلق بالدول النامية الجزرية الصغيرة، وأيدوا تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وجرى تصوير حملة المياه والمرافق الصحية والنظافة التي تستهدف تخفيض عدد أولئك الذين يعدمون المرافق الصحية المناسبة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، إضافة إلى أهداف مماثلة تتعلق بتوفير المياه، على أنها تشكل نموذجاً للشراكة القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين في أفريقيا في عام ٢٠٠٢. وقالوا إن الحملة تشكل دليلاً على الكيفية التي يمكن بها للمبادرات العالمية أن تتصل بالشراكات على الصعد المحلي والوطني والإقليمي.

٢٤ - وركز الكثير من البيانات على أمثلة على الشراكات على الصعيد الوطني، وأشار عدة متكلمين إلى النجاح الذي أحرز في سن تشريعات وطنية تتعلق بالتنمية المستدامة في بلدانهم. واستشهد بتخفيف حدة الفقر بوصفه أولوية في الجهود المبذولة لإقامة شراكات على ذلك الصعيد. وثمة مجالات مهمة أخرى منها الصحة والتعليم والمياه والتصحر والطاقة وحفظ التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية وتطوير التكنولوجيا النظيفة ونقلها. وجرى أيضاً تسليط الضوء على الشراكات المتعلقة بالطاقة الحرارية الأرضية لاستخدامها في البلدان النامية وفي دعم التنمية المستدامة للجيل خلال سنة الأمم المتحدة للجيل.

٢٥ - واستشهد بمجدول أعمال القرن الحادي والعشرين المحلي باعتباره أداة رئيسية من أدوات تمكين الشراكات من النجاح على الصعيد المحلي. واعترف بأن أفضل طريقة للتعامل مع المجالات المترابطة، مثل وضع المرأة، والصحة والطاقة النظيفة، على الصعيد المحلي من خلال التنمية على الصعيد الجزئي ومشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين. وذكر أحد الوزراء في معرض رده على تعليق حول تعميم التنمية المستدامة، أن الشراكات يجب أن تكفل مشاركة المواطنين والأهالي في فهم التنمية المستدامة.

#### الوثيقة السياسية

٢٦ - وافق الوزراء على أن الوثيقة السياسية يجب أن تكون قصيرة وموجزة ومركزة وعملية المنحى. كما ينبغي أن تكرر المبادئ الأساسية وتعيد تأكيد الالتزامات وتعزز التعاون المتعدد الأطراف لتنفيذ التنمية المستدامة.

٢٧ - وأعطيت أولوية كبرى لإعادة تأكيد الالتزام بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئ ريو، من خلال الشراكات العالمية المتبادلة وفقاً للمسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة واحترام الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة. وطالب الكثيرون بإضافة صياغة تعيد تأكيد ميثاق الأرض باعتباره أساساً أخلاقياً للتنمية المستدامة. وجرى أيضاً الإعراب

السياسي والتصميم على خلق الأدوات اللازمة للتنفيذ. وجرى أيضا تسليط الضوء على ضرورة الالتزام بالتنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

٣١ - وأثيرت مسألة بناء القدرات والتعاون العلمي والتكنولوجي من أجل ردم الفجوة الرقمية وكفالة متابعة ورصد ما أحرز من تقدم في مجال التنمية المستدامة باعتبار ذلك مسألة أساسية أخرى يجب تناولها في الإعلان. وأشار إلى ضرورة نشر المعلومات لمعالجة الفجوات القائمة في التعليم والمعرفة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولضرورة وجود مراكز بحثية عالمية للتنمية المستدامة يمكن أن توفر الوصول إلى المعلومات وتطوير نظم دعم يصد عملية اتخاذ القرار.

٣٢ - وذكر الكثيرون أن الوثيقة يجب أن تشجع احترام حقوق الإنسان والتنوع الثقافي؛ وأن تعترف بالحكم الذاتي للشعوب الأصلية؛ وأن تعزز الركن الاجتماعي من خلال خلق فرص عمل للشباب بشكل خاص؛ والتأكيد على الدور الرئيسي للمرأة ومشاركتها على قدم المساواة في التنمية المستدامة، بما في ذلك وضوحها إلى الموارد الطبيعية؛ وأن ترسم رؤية للمستقبل يمكن أن تلهم الأمل في الشباب والأطفال. وطلب عدة وزراء أيضا بإضافة وسائط الإعلام والمربين باعتبارهم مجموعات رئيسية.

٣٣ - واتفق على أن تؤيد الوثيقة السياسية مشروع خطة التنفيذ، وأن تعرب عن وعيها بوجود إحساس جديد بالاعتماد العالمي المتبادل، وأن تدرك مدى تعقيد القضايا المطروحة، وأن تعكس ضرورة تعزيز أطر العمل المؤسسية الدولي وأن تُدمج الركن البيئي

في المؤسسات القائمة. وأيد بعض الوزراء إضافة جزء يتناول الأهداف الواردة في مشروع خطة التنفيذ يتصل بمبادئ التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية الخمسة للمياه والمرافق الصحية والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.

٣٤ - وسلط عدد من الوزراء الضوء على تنسيق الجهود لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وأكد الكثيرون منهم أهمية حفظ التنوع البيولوجي وإدماج المبدأ التحوطي. وجرى تسليط الضوء على النظامين الإيكولوجيين للجبال والمحيطات باعتبارهما مجالين مهمين في هذا السياق.

٣٥ - وينعكس الالتزام بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم المبادرات الإقليمية وأطر العمل التنموية، بما في ذلك برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. وجرى التأكيد على التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مفتاح إحراز تقدم في التنفيذ في المستقبل. وكان هناك تأييد سياسي قوي لمبادرات محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

## المرفق الثاني

## موجز الرئيس عن الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

١ - اشتملت الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، على جزء يتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين شاركت فيه الحكومات وجميع مجموعات جدول أعمال القرن ٢١ الرئيسية التسع. وقد تألف هذا الجزء من أربع جلسات، بدأت بمناقشة عامة عن إدارة التنمية المستدامة، ثم انقسمت إلى فريقين متوازيين للمناقشة (أحدهما معني ببناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة والآخر بإطار المجموعات الرئيسية لمبادرات الشراكة)، وانتهت بمناقشة عامة ختامية تهدف إلى تحقيق الأولويات المقبلة للمجموعات الرئيسية. وقد رأس الجلسات العامة إميل سالم، رئيس اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية. وشارك في رئاسة فريق المناقشة الأول كيو تاكا كاساكا (اليابان)، وريتشارد بولهورن (كندا)، وقام بول هونن بدور الميسر. أما فريق المناقشة الثاني فقد شارك في رئاسته دايان كورالس (جامايكا) ويان كارا (الجمهورية التشيكية)، وقامت إيدا كوين بدور الميسر.

## الجلسة العامة الافتتاحية

## إدارة التنمية المستدامة

## البيانات

٢ - أشارت النساء إلى الرؤية المنبثقة من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي تربط ما بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنطوي على مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، وأشارن إلى أن تلك الرؤية تستلزم مؤسسات عالمية ووطنية ودون وطنية قوية يعهد إليها بالولاية والسلطة والموارد اللازمة. وطالبت النساء بمزيد من المشاركة في عملية صنع القرار، ودعون إلى اتخاذ إجراءات حكومية في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالعملة، وتكافؤ الجنسين، والشفافية، والمساءلة. وأكد السكان الأصليون أن هياكل الإدارة تمنح النخبة الاقتصادية سلطات غير متناسبة تخولها تحديد المستقبل، وأشاروا إلى الأثر الذي تحدثه الصناعات الاستخراجية على أراضي السكان الأصليين. وشددوا على مجالات الأولوية المتعلقة بإيلاء مزيد من الاحترام لحقوق السكان الأصليين وأراضيهم، والتمسك بمبدأ التنمية الذاتية للسكان الأصليين، والالتزام بالحصول على موافقة مستنيرة منهم قبل البت في الأمور، والعمل على تحقيق المساءلة المؤسسية.

٣ - وتناولت المنظمات غير الحكومية حقوق المشاركة في صنع القرار، ودور المؤسسات المالية والتجارية، وإدارة المؤسسات. وفي إشارة إلى المبدأ ١٠ من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، أشارت هذه المنظمات إلى أن حسن الإدارة يستلزم المشاركة العامة، وتوفير سبل الحصول على المعلومات وإقامة العدل. وذكرت أن القرارات التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية قد سارعت من عطلت الممارسات غير المستدامة والديون، وأعربت عن تأييدها لتطبيق المبدأ التحوطني في التجارة الدولية. وشددت هذه المنظمات على ضرورة بسط الحكومات لمزيد من السلطة على الشركات. وسلطت النقابات العمالية الضوء على مشاركة العمال، ولا سيما في مجالات كالطاقة، والمياه، والصحة، وتغير المناخ. واقترحت النقابات إجراء عمليات تقييم لأماكن العمل على مدى العقد المقبل لتقييم التقدم المحرز ودعم مشاركة العمال في السعي نحو إيجاد حلول مشتركة، وطالبت أرباب العمل والحكومات على سبيل التحدي بتنفيذ ذلك. كما أعربت عن دعمها لإقامة شراكات ضمن هياكل الإدارة في أماكن العمل. وأشارت السلطات المحلية إلى النجاح الذي أحرزته المبادرات المحلية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأكدت أنه ينبغي للحكومات الوطنية الاعتراف بالدور الذي يمكنها أن تؤديه فيما يتعلق بالمساعدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني. وأكدت أن الحكومة المحلية ليست هيئة "غير حكومية"، وإنما هي الدائرة الحكومية الأقرب إلى الشعب، وبالتالي إلى تنفيذ المبادرات.

٤ - وأعربت الدوائر التجارية والصناعية عن ترحيبها بالجمع بين نتائج النوع الأول والنوع الثاني، مشددة على ضرورة إشراك أصحاب المصلحة كعنصر لا غنى عنه لنجاح نموذج الشراكة الذي أخذ في الظهور في مجال التنمية المستدامة. وأعربت هذه الدوائر في ذلك السياق عن دعمها للشفافية ولمبادرة الإبلاغ العام، مشيرة إلى أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى تحويل المزايا الضريبية واستحقاقات الدخل الموجهة للمجتمعات المحلية عن طريقها. أما الأوساط العلمية والتكنولوجية فقد أكدت على ضرورة تحسين التعاون بين العلماء وراسمي السياسات. وأعربت عن دعمها لإجراء حوار على جميع الأصعدة لكفالة صلاحية السياسات، والتثقيف في مجال العلوم والتكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبناء القدرات لتخطي الفجوة القائمة بين الشمال والجنوب، وتوفير سبل

الخدمات، في حين شددت المنظمات غير الحكومية والأوساط العلمية والتكنولوجية والنساء والسلطات المحلية على وجوب إشراك المجتمعات المحلية في إدارة موارد المياه، واتباع نهج يقوم على نظم صالحة من الوجهة الإيكولوجية والتعاقد فيما بين القطاعات في هذا المجال. وأشارت هذه الفئات فضلاً عن ذلك إلى أن الأسواق لا تخدم الفقراء، وإلى فشل أشكال الدعم المقدم من الحكومات في البلدان النامية في كثير من الأحيان. وقدمت إسبانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، وصفا لمبادرات الشراكة مع السلطات المحلية في مجالي المياه والصحة. وأعربت بلجيكا عن تشجيعها للتآزر فيما بين جميع الأصعدة، وزيادة التركيز على القضايا الاجتماعية، وعن دعمها لمبدأ الحق في فرص العمل الذي تنادي به منظمة العمل الدولية.

٨ - وفيما يتعلق بإدارة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، اقترح الشباب إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة، وأعربوا عن دعمهم للتخلي عن إعلانات الدعاية في بعض المجالات. وأشارت الدوائر التجارية والصناعية إلى أن الدعاية توفر معلومات مفيدة، بينما أشارت الأوساط العلمية والتكنولوجية إلى ضرورة تناول مسألة الاتصال بين الجهات العلمية وصانعي السياسات وضرورة تحسين هذا الاتصال. وأعرب السكان الأصليون عن ضرورة كفاءة توافر المعلومات العلمية اللازمة لحل النزاع على المسائل المتعلقة بالسيادة والتنمية المستدامة، مستشهدين بإحدى حالات دفن النفايات النووية في الولايات المتحدة. وقد اعترفت الولايات المتحدة بوجود هذا النزاع، وأشارت إلى أنه يجري مراعاة آراء أصحاب المصلحة في هذه المسألة. ودعا المزارعون الحكومات الوطنية إلى العمل بأطر قانونية من أجل حماية صغار الصيادين والمزارعين الريفيين، وكفالة الضمان الاجتماعي من أجل تحقيق التنمية الريفية، وإشراك القطاعات الضعيفة في الحوارات التي تجري على هذا الصعيد.

٩ - ولدى تناول مسألة إدارة التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أعرب معظم المشاركين عن تأييدهم الشديد للأطر التي تفرض المساءلة على الشركات بصفة قانونية، وأهابوا بالمجتمع العالمي أن يضع معايير دنيا دولية وإقليمية مكملة لحرية التجارة. وأشارت الدوائر التجارية والصناعية إلى أن قواعد السلوك المتعلقة بمسؤولية الشركات يختلف معناها باختلاف الناس، تبعاً لثقافتهم وتقاليدهم، وأشارت هذه الدوائر إلى صعوبة تطبيق هذه القواعد على الصعيد الدولي. واعترفت بأنه من الممكن أن يساء استعمال الحصص، بيد أنها أكدت من جديد أن الحصص يمكن أيضاً أن تكون أداة لتحقيق الكفاءة.

الحصول على المعلومات، بما في ذلك الاستشعار عن بُعد لأغراض الرصد، واقترحت تشكيل فريق لتقديم المشورة للحنة التنمية بشأن العلوم والتكنولوجيا.

٥ - وأشار المزارعون إلى ضرورة كفاءة الأمن الغذائي وسلامة الأغذية، ودعوا إلى وضع سياسات تتعلق بالأسواق المحلية، والتنمية الريفية، وتحسين سبل الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها. وأكد المزارعون على ضرورة زيادة إشراك المزارعين في جميع مستويات صنع القرار، وشددوا على أنه لا جدوى من تنمية التجارة ما لم تعزز من رفاهية الريفيين. وأكد الشباب على الوعد الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية بشأن تحقيق العدالة فيما بين الأجيال ودعوا مؤتمر القمة إلى تحقيق مزيد من النتائج ذات المنحى العملي مشيرين إلى أن السلطة التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسية قد يكون لها تأثير مبالغ فيه على هذه العملية. وأعربوا عن تأييدهم لمشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومساندتهم لتحويل الإنفاق العسكري إلى أغراض التنمية المستدامة، وطالبوا بالتنقيف في مجال التنمية المستدامة.

٦ - وأعربت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا عن ردود فعل أولية. إذ أعربت الولايات المتحدة عن دعمها للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل إقامة الشراكات وتحقيق نتائج ملموسة، وأكدت على أن خطة عمل مؤتمر القمة ينبغي أن تمضي بإجماع موثري إلى الأمام، وشددت على ضرورة تحقيق الشفافية وتوفير سبل التعليم واقترحت أن تكون لجنة التنمية المستدامة منتدى لتبادل المعلومات عن المبادرات المتعلقة بالشراكات ومناقشة شؤونها بعد اختتام مؤتمر القمة، وأعلنت عن استعدادها للدخول في شراكات تتصل بالطاقة، والمياه، والصحة، والتعليم، والمحيطات. وأيدت جنوب أفريقيا ضرورة أن يتمخض مؤتمر القمة عن سبل يمكن من خلالها تنفيذ أساليب الإدارة الجيدة، وأكدت على أهمية إسهام أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم من أجل إحراز نتائج ناجحة، وأشارت إلى أن الشراكات تفتح أفسح أبواب الأمل في تحقيق النجاح.

#### الحوار

٧ - لدى مناقشة المسائل المتعلقة بالصعيد المحلي، شدد الكثيرون على ضرورة وجود مؤسسات محلية قوية وضرورة الربط بينها وبين الصيغ الحكومية الدولية. وأشارت نقابات العمال مسألة ما إذا كان ينبغي معاملة المياه العذبة بوصفها أحد الحقوق أم بوصفها من السلع الأساسية، وأعربت معظم المجموعات الرئيسية عن معارضتها لخصخصة موارد المياه. وأكدت الدوائر التجارية والصناعية أن الخصخصة من الوسائل ذات الكفاءة لتنفيذ

- ١٠ - وأشارت السلطات المحلية إلى أن العولمة قد أضفت أهمية جديدة على الأخذ بالنهج المحلي وأن قضايا الإدارة قد أخذت تُحل بشكل متزايد على الصعيد المحلي، بما في ذلك داخل أماكن العمل، على النحو الذي أشارت إليه النقابات العمالية. أما السكان الأصليون والشباب فقد سلطوا الضوء على الصراعات الإقليمية الناجمة عن ضرورة تقاسم الموارد، واتفقوا على أنه من الضروري تعريف "الإدارة السيئة" من أجل فهم "الإدارة الجيدة". وأكد السكان الأصليون كذلك ضرورة مراعاة الجوانب الثقافية والروحية للتنمية المستدامة، ودعوا إلى إحداث تغيير في الاتجاهات. وأعربت فنلندا عن دعمها للشراكات الطوعية بوصفها مكملة لعملية صنع القرار الحكومية الرسمية. وأبرزت الأوساط العلمية والتكنولوجية الروابط القائمة بين الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وشددت على أن حسن الإدارة يستلزم توافر مستوى جيد من العلم على جميع المستويات.
- ١١ - وضمن التعليقات الختامية التي دعا إليها الرئيس، أشار إنغفيلت، نائب الرئيس، إلى أن القضايا المؤسسية تحتاج إلى المزج بنجاح بين عدة أدوات، وأكد للمشاركين أنه سيجري التوسع تفصيلاً في القضايا الرئيسية من خلال تدابير واضحة على جميع الأصعدة، وأنه سيجري إدراجها في النص المتعلق بإدارة التنمية المستدامة. واعترف أنادو، نائب الرئيس، بأهمية إدراج المنظور الجنساني، وأشار إلى أن مجموعة الدوائر التجارية والصناعية كثيراً ما تكون مسؤولة أمام المجتمع المدني، وأكد أهمية تحقيق التوازن بين الحكومات وقطاع الأعمال التجارية وغير ذلك من الجهات. واحتتم الرئيس الجلسة بقوله إن الحكومة يتوقع منها أن تعالج مسألة عدم مراعاة الأسواق للمسائل غير الاقتصادية، وإن بناء القدرات هو إحدى أدوات الإدارة المؤدية إلى التنمية المستدامة.
- ١٢ - وفي أثناء الجلسة، أوصت مجموعة أو أكثر من المجموعات الرئيسية بأن تقوم الحكومات بما يلي:
- اعتماد اتفاقية ملزمة قانوناً بشأن مسؤولية الشركات، لها آليات مستقلة للرصد، والامتثال، والإنفاذ، والمسؤولية؛
  - تمثيل المرأة بصورة متكافئة على جميع أصعدة صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛
  - معالجة النقص في الديمقراطية المؤسسية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية؛
  - إشراك جميع أصحاب المصلحة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛
- اتباع نهج "يقوم على أساس الحقوق" إزاء تزويد المجتمع المحلي بسبل الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها؛
  - اختتام عقد السكان الأصليين بتنظيم مؤتمر عالمي بشأن السكان الأصليين والتنمية المستدامة، واعتماد إعلان عالمي بشأن حقوق السكان الأصليين؛
  - الاستعانة بالمنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين كمرکز لتنسيق الشراكات في مجال التنمية المستدامة وخطط التنفيذ؛
  - الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تؤديه السلطات المحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة؛
  - استخدام المهارات المحلية والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة على الصعيد المحلي للمساعدة في القضاء على الفقر؛
  - تشجيع المبادرات التي تعمل على تحقيق التآزر بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي وحسن الإدارة؛
  - تشكيل فريق لتقديم المشورة للجنة التنمية المستدامة بشأن العلم والتكنولوجيا؛
  - القيام بمبادرة في مجال البحوث والتنمية تركز على أوجه التفاعل والترابط بين النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
  - وضع مؤشرات تلقى قبولا عاماً على الصعيد الوطني؛
  - تقييم الآثار المترتبة على اتفاقات التجارة الدولية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؛
  - إقامة شراكات ترمي إلى رصد ومراقبة التجارة وتعزيز السياسات التي تلي احتياجات البلدان المنتجة؛
  - القضاء على الفساد من خلال مبادرات تعزيز الحكم المحلي؛
  - كفالة ألا تأتي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مرتبة تالية من الأهمية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية أو ألا تضعف اتفاقات هذه المنظمة من الاتفاقات البيئية؛
  - إنشاء مجالس وطنية للشباب لكفالة إشراك الشباب في عملية صنع القرار.

## فريق المناقشة الأول:

## بناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة

## البيانات

لمؤتمر القمة بدور الإدارة المحلية الجيدة في إيجاد مجتمعات محلية مستدامة وتأمين الالتزامات المطلوبة لبناء القدرات المحلية.

١٦ - وأعربت النقابات العمالية عن رفضها للنموذج الحالي للتنمية الذي يستند إلى تخفيف القيود، ودعت بدلا من ذلك إلى بناء القدرات على نحو يؤكد على الأمن الاقتصادي - الاجتماعي، والتدريب والتثقيف، واحترام حقوق العمال. وشددت النقابات على الحرية النقابية والمساومة الجماعية بوصفهما من الشروط الأساسية اللازمة لبناء القدرات، ودعت إلى إجراء تقييمات لأماكن العمل وغير ذلك من أشكال العمل المشترك بوصف ذلك أداة من الأدوات الهامة. وأشارت الدوائر التجارية والصناعية إلى التنوع القائم ضمن قطاعها وإلى اختلاف الإسهامات التي يمكن أن يقدمها كل من الأعمال التجارية الكبيرة والصغيرة في مجال التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة. كما أشارت إلى أن الأعمال التجارية أداة هامة لبناء القدرات في البلدان النامية عن طريق النقل المحلي والدولي للمعارف والمهارات والتمويل والتكنولوجيا، وعن طريق الاستثمارات التي تقدمها في هذا المجال. وذكرت أن حسن الإدارة وسيادة القانون وزيادة التمويل المقدم للبحوث العلمية لها أهميتها في دعم هذه المساهمات الجارية.

١٧ - وشددت الأوساط العلمية والتكنولوجية على بناء القدرات العلمية والمحافظة عليها وأشارت إلى وجود نقص في المهارات والقيادة على مستوى العالم. ودعت هذه الأوساط إلى وضع برامج تعليمية جديدة على جميع المستويات، وإلى تبادل المعارف فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وإلى بذل جهود من أجل تعزيز محور الأمية العلمية في أوساط الخدمة المدنية على الصعيد الوطني. وأشارت، مشددة على ضرورة الأخذ باستراتيجيات تتناسب مع اختلاف الاحتياجات باختلاف مناطق العالم، إلى أنه يلزم إحداث تغييرات في المؤسسات القائمة من أجل بناء القدرات في الشمال، بينما تحتاج الجهود المبذولة في الجنوب إلى التركيز على إقامة مراكز للمعارف لوقف هجرة ذوي الكفاءة.

١٨ - ودعا المزارعون إلى إيجاد شراكات وأطر قانونية تفسح المجال أمام أنشطة إدار الدخل. ودعوا الحكومات إلى توفير الحوافز اللازمة للأخذ بممارسات زراعية مستدامة، ولكفالة تحقيق التوازن بين الأسواق المحلية وأسواق التصدير. ودعوا إلى المشاركة في صنع القرار، ولا سيما على الصعيد الشعبي، متفقين في هذا مع غيرهم من المجموعات الرئيسية. واقترحوا إنشاء لجان استشارية للخبراء في مجال التنمية المستدامة لدعم المزارعين في البلدان النامية، ودعوا إلى إنشاء صندوق لتعزيز القدرات.

١٣ - شددت النساء على التثقيف في مجال التنمية المستدامة بوصفه من الأولويات، ودعون إلى بناء القدرات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإشراكهما في عملية صنع القرار، واقترحن تدابير لبناء القدرات كنشر البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وإنشاء الأكاديميات النسائية الشعبية. وأشارت النساء إلى ضرورة الالتزام بتوفير موارد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتوفير الميزانيات اللازمة لهذا المنظور على جميع الأصعدة. وأكد الشباب على أهمية التعليم النظامي الكلي الذي يدعو إلى العمل بمبادئ التنمية المستدامة، ودعوا إلى إنشاء مراكز لتبادل المعلومات على الصعيد دون الإقليمي (بمجموع عام ٢٠٠٥) تمولها السلطات الوطنية والمحلية. ودعوا إلى إنشاء قوى محلية تأخذ بالأساليب الصالحة من الواجهة التكنولوجية ويتولى الشباب قيادة شؤونها من أجل توفير سبل العيش المستدامة، ودعوا إلى وضع برامج وطنية وإنشاء مجالس استشارية للشباب من أجل تعزيز مشاركتهم.

١٤ - وأشار السكان الأصليون إلى أن التركيز في النموذج الإنمائي الحالي على التسويق بدلا من حفظ الموارد الطبيعية أمر غير ملائم ولا يناسب مبادئ التنمية المستدامة. وأعربوا عن دعمهم لتعزيز القدرات القائمة لدى السكان الأصليين على أساس المعارف التقليدية والمؤسسات الخاصة بهم، ولتحقيق التكامل بين المعارف العلمية ومعارف السكان الأصليين، وعمليات نقل التكنولوجيا التي تحترم هوية السكان الأصليين.

١٥ - وركزت المنظمات غير الحكومية على عمليات صنع القرار القائمة على المشاركة من أجل بناء القدرات، وأعربت عن تأييدها لمبدأ التمكين والأخذ باللامركزية فيما يتعلق بالموارد والمسؤوليات. وذكرت هذه المنظمات أنها ترى أن مبدأ "المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة" لا غنى عنه بالنسبة لإيجاد شراكات حقيقية وعادلة، وأن إمكانية الحصول على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة والتمويل من العناصر الأساسية لبناء القدرات. وأكدت السلطات المحلية أن بناء قدراتها من شأنه أن يؤدي إلى تحسين تطبيق التنمية المستدامة. وشددت على ضرورة القيام على الصعيد الوطني بتوفير الدعم اللازم لتعزيز القدرات والكفاءة والموارد المحلية. ودعت إلى الاعتراف في سياق عملية التحضير

- ١٩ - وقدمت ردود حكومية مبدئية من جانب كل من إسبانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، والسويد، والهند، وكندا، والصين، وفنزويلا، باسم مجموعة الـ ٧٧. والتدريب.
- ٢٣ - وقدمت النقابات العمالية وصفا للشراكة القائمة بينها وبين دوائر الأعمال التجارية في الدائمرك لإيجاد الأدوات والآليات اللازمة في مجالات مثل بحالي الإنتاجية والصحة. وشملت الدروس المستفادة ضرورة توفير مستوى أساسي من الثقة. وأوضحت الدوائر التجارية والصناعية كثيرا من الحالات التي تم فيها التعاون بين الصناعة وأصحاب المصلحة، وأشارت إلى التحدي المتمثل في وضع معايير للاكتفاء الذاتي.
- ٢٤ - وقدم المزارعون وصفا لنظام للإدارة المركزية يؤخذ به في مجال الإصلاح الزراعي في الجزائر وتتسم هياكله المتعلقة بصنع القرار باللامركزية. ووصفوا النجاح بأنه الحوار الحقيقي بين القطاع العام والحكومة. وأنتت المنظمات غير الحكومية على برنامج المنح الصغيرة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة التي تساعد المنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات المجتمع المحلي على وضع مشاريع لسبل كسب العيش المستدامة تعمل بكفاءة فيما يزيد على سبعين بلدا، مما يبين قدرة المجتمعات المحلية على إيجاد حلول لمسألة الاستدامة.
- ٢٥ - وسلط السكان الأصليون الضوء على تجربتين تتعلقان بحقوق السكان الأصليين وإدارة الموارد الطبيعية المحلية. فذكروا أن كلا من قانون حقوق السكان الأصليين في الفلبين والشراكة من أجل بناء القدرات بين قبائل السكان الأصليين في نيكاراغوا وكوستاريكا يبين قدرة القوانين على تعزيز القدرات عن طريق كفالة حقوق السكان الأصليين.
- ٢٦ - وأشاد الشباب بمنتدى الشباب العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالجلسة الاستشارية للشباب بوصفها مثلين من أمثلة إشراك الشباب في الوكالات الدولية. وأشاروا إلى أن الأنشطة التي يشترك فيها الشباب كثيرا ما تكون قصيرة الأجل وتحتاج إلى برامج أطول أجلا. وقدمت النساء وصفا لبرنامج للإذاعة المحلية في أمريكا اللاتينية يستعين بإطار جدول أعمال القرن ٢١ المحلي في بناء قدرات النساء وإشراك غيرهن من أصحاب المصلحة في تعميم المنظور الجنساني. وسلطن الضوء على برامج التعلم من الأقران في أفريقيا ومراكز بناء القدرات على الصعيدين المحلي والإقليمي.
- ٢٧ - ورد عدد من البلدان على تعليقات المجموعات الرئيسية بالاستشهاد بأمثلة من واقع خبرته. فقدمت فرنسا وصفا للدعم الذي توفره وزارة الخارجية من خلال إنشاء إدارة تعنى بمجهود بناء القدرات المحلية وبرنامج تعاوني للتوأمة بين المستشفيات. وأبرزت النرويج أمثلة عن تنظيم المباني وتعزيز إعادة التدوير استنادا إلى قوى السوق. أما الولايات المتحدة
- ١٩ - وقدمت ردود حكومية مبدئية من جانب كل من إسبانيا، باسم الاتحاد الأوروبي، والبرازيل، والسويد، والهند، وكندا، والصين، وفنزويلا، باسم مجموعة الـ ٧٧. والتدريب.
- ٢٠ - وتناولت الهند بصورة موجزة ضرورة وضع قوائم لنشر أفضل الممارسات المأخوذة من البلدان النامية وتكرارها بالإضافة إليها من أجل تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتحدثت كندا عن الضرورة القصوى للقضاء على الفقر، وقالت أن عمليات بناء القدرات لا بد وأن تكون ملكيتها في أيدي محلية وأن تستند إلى الإمكانيات المحلية. وشجعت الصين على تعزيز تنمية الموارد البشرية والتمويل الموجه لبناء القدرات، وأكدت على أهمية التعليم. أما فنزويلا فقد شجعت المجموعات الرئيسية على تقديم مدخلات لعمليات بناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، واعترفت بالإنجازات التي حققتها السكان الأصليون في تحسين عملية التصرف في الموارد وكذلك بالجهد الذي تبذرها السلطات المحلية.
- ٢١ - وركز الحوار الذي دار في فترة بعد الظهر على الأمثلة الناجحة لبناء القدرات وعلى الدروس المستفادة. وشجع الميسر المشاركين على إبراز المجالات التي يلزمها مزيد من الدعم من الحكومات ومن المجموعات الرئيسية الأخرى.
- ٢٢ - وأشارت الأوساط العلمية والتكنولوجية إلى سجل المهندسين الذي يحتفظ به برنامج التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بوصفه آلية فعالة لتعزيز تنقل المهندسين الفنيين فيما بين بلدان البرنامج، مشيرة إلى أن هذا المشروع قد يلزمه تمويل إضافي. وركزت السلطات المحلية الضوء على التعاون فيما بين المدن من خلال برنامج شبكة المدن الآسيوية، ومنتديات المدن التي تجري في إطارها مناقشات أصحاب المصلحة بشأن جداول أعمال القرن ٢١ المحلية. وشملت الدروس المستفادة ضرورة التعريف بالحالات الإيجابية

عليا للمعارف التقليدية. أما الدوائر التجارية والصناعية فأشارت إلى أهمية توافر معلمين جيدي التدريب، وإلى المساهمات التي تقدمها الصناعة في مجال التدريب.

٣١ - وتم تحديد الدعم المالي بوصفه أحد المتطلبات الرئيسية لبناء القدرات. وأشارت النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية إلى تنامي ديون البلدان النامية، ودعا الشباب بصفة محددة إلى إلغاء الديون كشرط أساسي لبناء القدرات في البلدان الفقيرة. وطلبت المنظمات غير الحكومية تحسين إدارة الصناديق القائمة لصالح العناصر الفاعلة غير الحكومية وتحسين سبل الوصول إليها. كما نوقشت مسألة توفير "المبالغ الأولية" اللازمة لتمويل مبادرات محددة. ودعا الشباب إلى أن تنشئ السلطات المحلية صندوقاً للمبالغ الأولية اللازمة لإشراك الشباب في تنمية المجتمع المحلي. ودعا المزارعون لإنشاء المصارف الريفية في البلدان النامية ووضع إدارتها في أيدي أشخاص من السكان المحليين من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي.

٣٢ - وبرزت مسألة تعزيز المؤسسات والشبكات الإقليمية والوطنية كشرط آخر من الشروط الأساسية لبناء القدرات. وسلطت النساء الضوء على إمكانية تبادل المعارف العملية بين الشبكات الإقليمية والعالمية. واقترحت المنظمات غير الحكومية وضع صك غير حكومي يقضي ببناء ائتمانيات اللازمة لوضع إطار تنظيمي شفاف يتيح عملية المساءلة للمنظمات غير الحكومية. واقترح المزارعون أيضا إنشاء مجالس للتنمية المستدامة في كل دولة.

٣٣ - وانبثقت عن الحوار العناصر الأساسية التالية اللازمة لبناء القدرات:

- الإدارة الجيدة التي تصحبها آليات لصنع القرار تقوم على أساس المشاركة وتتمتع بالشفافية والديمقراطية؛
- الشراكات بين الدول وأصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار التي تركز على الاشتراك في بناء القدرات؛
- سبل الحصول (على الخدمات الأساسية اللازمة لاحتياجات الإنسان الحيوية، والتعليم، والمعلومات، والتكنولوجيا الحديثة، والتمويل)؛
- الأخذ بنهج يقوم على أساس الحقوق إزاء التنمية المستدامة؛
- الموافقة المسبقة المستنيرة على تصميم الاستراتيجيات وتنفيذها؛
- صنع القرار على أساس علمي؛

فقدت وصفا لبرنامج للمدن المرجعية يربط العمدة في الولايات المتحدة بالقادة المحليين من البلدان الأخرى. وأشارت البرازيل إلى أهمية أكاديميات العلوم في عملية صنع القرار. ووصفت أوغندا أمثلة للإرشاد الزراعي القائم على المشاركة، الذي يجري من خلال خدماتها الاستشارية للزراعة الطبيعية من أجل تنظيم أصحاب المصلحة. وركزت الجماهيرية العربية الليبية الضوء على المجالس الشعبية التي تشجع جميع المواطنين فوق سن ١٨ سنة على المشاركة في صنع القرار.

#### الحوار

٢٨ - برزت في أثناء الحوارات التي جرت خلال الجلسة بعض العناصر والاحتياجات الرئيسية المتعلقة ببناء القدرات. واعترفت المجموعات الرئيسية بالدور الأساسي الذي يمكن للحكومات الوطنية والمحلية أن تؤديه في تعزيز بناء القدرات، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات القائمة في الوقت الراهن في إطار جدول أعمال القرن ٢١. كما أدرجت هذه المجموعات ضمن أولوياتها تعزيز الأدوار التي تضطلع بها المجموعات الرئيسية في عملية بناء القدرات، وأعربت عن شواغل محددة تتعلق بسبل الوصول، والشفافية، والمساءلة، ونوع الجنس، والعدالة الاجتماعية. كما أولي تركيز لضرورة زيادة بناء القدرات في المؤسسات الأكاديمية وأماكن العمل وفي الشراكات القائمة بين المجتمع المدني والحكومة.

٢٩ - وشدد الحوار على التعليم والتدريب وضرورة توفير سبل الحصول على المعلومات ونشرها دون عوائق، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أساليب البحث العلمي ونتائجه. واقترحت الأوساط العلمية والتكنولوجية أن تبدأ، بالتعاون مع المجموعات الرئيسية الأخرى، مبادرة لتعليم العلوم. وردت المنظمات غير الحكومية بقائمة من الآليات الرامية إلى تشجيع البحوث العلمية ونشرها من أجل بناء القدرات، مثل توفير مجمع للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب تغير المناخ، والتعرف على التكنولوجيات الجديدة، وتشجيع البحوث المشتركة بين التخصصات عن طريق إنشاء مراكز الخبرة الرفيعة والاستعانة بالمؤسسات البحثية القائمة لرصد الإجراءات الحكومية.

٣٠ - وسألت المجموعات الرئيسية الحكومات عن الكيفية التي يمكنها بها أن تزود الشبكات بدعم مؤسسي عام بغرض تسجيل المبادرات والخبرات الناجحة وتقييمها وتبادلها وتحسينها. واقترحت النساء مبادرة لدراسات الجامعة تقوم على أساس إدماج مبادئ التنمية المستدامة في جميع المناهج. ودعت النقابات العمالية إلى إيلاء أهمية للتعليم الخاص والتدريب في سياق نهج مشتركة بين أماكن العمل. ودعا السكان الأصليون إلى إنشاء معاهد تعليمية

- كفالة التوازن بين الأسواق المحلية وأسواق التصدير وتوسيع إمكانية نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق؛
- دعم الأنشطة والحملات التي يجري الاضطلاع بها في إطار جدول أعمال القرن ٢١ المحلي وتعزيزها وتمويلها؛
- وضع قوائم لنشر أفضل الممارسات وتكرارها وتطويرها؛
- تقاسم التكنولوجيا الصالحة بيئيا فيما بين البلدان من خلال آلية دولية؛
- الحيلولة دون هجرة أصحاب الكفاءة وبناء القدرات المحلية عن طريق توفير الحوافز والتمويل والتدريب لمواطني البلدان النامية.

### فريق المناقشة الثاني

#### إطار المجموعات الرئيسية لمبادرات الشراكة

##### البيانات

- ٣٦ - شددت النساء، والشباب، والمنظمات غير الحكومية، والسكان الأصليون على أن النتائج من النوع الثاني لا ينبغي أن تكون بديلا لنتائج النوع الأول، أو أن تزيد من عدم التكافؤ في العلاقات بين القوى، أو تدعم نماذج التنمية الاقتصادية غير المستدامة، أو أن تعجل بشكل غير ملائم من توسيع دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الإنمائية. كما حثت هذه المجموعات على الالتزام القوي بمساءلة الشركات والتصديق على الاتفاقيات القائمة. وأضاف الشباب أن الشراكات يجب أن تقوم على أساس الإنصاف فيما بين الأجيال. وركز السكان الأصليون الضوء على الفقرة ٢٦-٣ من جدول أعمال القرن ٢١، المتعلقة بالاعتراف بدور السكان الأصليين والدعوة إلى إرساء عمليات لتمكينهم وإفساح المجال أمام مشاركتهم في العمليات الإنمائية التي تؤثر عليهم، وإشراكهم في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
- ٣٧ - وأعربت المنظمات غير الحكومية عن قلقها بشأن النفوذ المتزايد لسلطة الشركات في الأمم المتحدة ووكالاتها، وشددت على ضرورة أن تستند مبادرات النوع الثاني إلى التزامات النوع الأول واقترحت ألا تنضم إلى الشراكات إلا الحكومات التي صدقت على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وذكرت أن مبادرات النوع الثاني ينبغي أن تتسم بالشفافية وتقوم على أساس تشاوري وتوفر الحماية لحقوق الأفراد وألا تغفل العقود القابلة للإنفاذ قانونا فيما بين الشركاء، وأن تلحق بما آليات للرصد لها مصداقيتها لتبديد مخاوف من تعوزهم الثقة في شراكات النوع الثاني.

- شراكات حقيقية تتسم بالإنصاف وتوجد ملكيتها في أيدي محلية؛
- مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة؛
- حقوق العمال والحرية النقابية والمساومة الجماعية؛
- احترام التنوع الثقافي.
- ٣٤ - واقترحت السبل التالية لبناء القدرات:
- التعليم لأغراض التنمية المستدامة، والقضاء على الأمية؛
- نشر المعلومات (باللغات المحلية، وتقسيمها بناء على نوع الجنس)؛
- توفير سبل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والتدريب المتصل بها؛
- الأخذ باللامركزية فيما يتعلق بالموارد والمسؤوليات؛
- تهيئة بيئة تمكينية فيما يتعلق بالعمالة وإدراج الدخل؛
- بناء القدرات العلمية وصيانتها في جميع البلدان؛
- إيجاد القدرات البشرية بوصفها أساسا للابتكار؛
- توفير المساعدة التكنولوجية المتصلة بالتجارة؛
- تعزيز السلطات المحلية.
- ٣٥ - وقدم المشاركون أيضا التوصيات التالية:
- إنشاء الأكاديميات الشعبية ومؤسسات التعليم من الأقران؛
- وضع ميزانيات للمساائل الجنسانية ورصدها وتوفير الموارد لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛
- وضع برامج إنمائية شبابية وطنية من أجل إشراك الشباب؛
- التمكين من تحقيق التكامل بين معارف السكان الأصليين والمعارف العلمية؛
- تعزيز مؤسسات السكان الأصليين من أجل تعزيز تبادل المعارف؛
- دعم القيادة المحلية؛
- إعمال التشريعات القائمة وتنفيذها؛
- الاعتراف بالمؤسسات التجارية كأداة هامة لبناء القدرات؛

- ٣٨ - وشددت السلطات المحلية على رصد شركات النوع الثاني وتقييمها كوسيلة لتنفيذ الأهداف، مشيرة إلى أن الشركات ليست غاية في حد ذاتها. ودعت إلى إيجاد شركات ذات منحى عملي، تتسم بالشمول والشفافية ولا تكون بديلا عن المسؤوليات المؤسسية. وأشارت إلى أهمية تعزيز السلطات المحلية بوصفها همزة وصل بين صعيدي التنفيذ والرصد المحليين والدوليين. وأشارت النقابات العمالية إلى أن ثمة خطر من أن تقتصر النتائج الملموسة لعملية مؤتمر القمة على مبادرات النوع الثاني، ما لم تستند هذه المبادرات إلى التزامات النوع الأول. وأشارت إلى أمثلة للشركات السيئة، مركزة على استعمال الشركات للأساليب المحاسبية من أجل إخفاء الفساد، وإلى الضغوط التي يبذلها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للترويج لشركات تشوبها العيوب دون التشاور مع أصحاب المصلحة.
- ٣٩ - واتفقت الدوائر التجارية والصناعية على وجوب إكمال جدول أعمال التنمية المستدامة العالمي بمبادرات من النوع الثاني تشتمل على جداول زمنية واضحة ويمكن تكرارها وتعمل كآليات لإعمال نتائج النوع الأول وتنفيذها. وأشارت هذه الدوائر إلى الشراكة الإقليمية في الجنوب الأفريقي وإلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها من النماذج الجيدة التي يمكن لمبادرات الشراكة الأخرى أن تحذو حذوها. وركزت الأوساط العلمية والتكنولوجية على المعارف وإمكانية الاستعانة بها وإساءة استخدامها عند إيجاد الشركات. وركزت على ضرورة الاعتراف بالأوساط العلمية والتكنولوجية بوصفها نوعا فريدا من أصحاب المصلحة، وأعربت عن ترحيبها بالشركات التي تحدد من خلال المشاركة والشفافية وصلاحياتها للبقاء واحترامها للعمليات الديمقراطية المتسمة بالمسؤولية.
- ٤٠ - وذكر المزارعون أن الإدارة الكلية تتطلب سلوكا فعالا لا يجري فرضه عن طريق القواعد التنظيمية، وشددوا على ضرورة تشجيع الأدوار المتعددة الوظائف التي يؤديها المزارعون في حفظ التنوع البيولوجي، وحماية التربة، والتنمية الاجتماعية. وأعربوا عن دعمهم للبحوث الجارية في مجال طاقة الكتلة الإحيائية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة واستعدادهم للمساهمة فيها من أجل الوفاء باحتياجات المناخ المتغير، ودعوا إلى كفالة الحقوق المتعلقة بالأراضي والموارد الجينية، وأشاروا إلى أن دعم البحوث العلمية في مجال الزراعة يعني التصدي لمسألة التعديل الجيني والتصديق على بروتوكول كرتاخينا. وأشاروا إلى أنه ثمة ضرورة لا يمكن إغفالها لإيجاد الشركات بين القطاعين العام والخاص في مجال استعمال المياه، وإلى توصيات مؤتمر بون التعلق بالمياه العذبة.
- ٤١ - وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى ضرورة وضع أهداف يمكن تحقيقها وتحديد أولوياتها من خلال الشركات كوسيلة لتنفيذ العمل. وأشار إلى أن الالتزامات من النوع الأول لن تؤدي إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وإنما يمكن للشركات من النوع الثاني أن تفعل ذلك وأنه ينبغي النظر إليها كآليات للتنفيذ. وتوخى الممثل آليات ذاتية الإبلاغ تلحق بشركات المستقبل وتتسم بالشفافية، وأبدى استعدادا للعمل على تكوين الشركات في كثير من المجالات وأشار إلى ضرورة الالتزام بالتوازن عند تحديد الشركات وتجنب الإفراط في إساءة المواقف. وأكد الاتحاد الأوروبي ضرورة وضع خطة عمل للتنفيذ تتحلل فيها نتائج واقعية من النوع الأول، ودعا إلى التركيز على كيفية الربط الجدي بين النوعين الأول والثاني. وأعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن دعمه للدعوات التي تنادي بالأخذ بالمنظور الجنساني وإشراك السكان الأصليين والشباب في مبادرات الشراكة وأشار إلى الأهمية الحاسمة للسلطات المحلية ولضرورة تبنى النتائج من النوع الثاني، وذكر أن المزارعين والأوساط العلمية من الجماعات المتعددة الأوجه التي تضطلع بأدوار متعددة. وأعرب عن دعمه لآليات المتابعة من أجل كفالة الشرعية للشركات، بما في ذلك الحوارات التي من شأنها أن تستمر في فتح باب المساهمة في عملية التنمية المستدامة أمام أصحاب المصلحة.
- ٤٢ - وأشارت سانت لوسيا إلى استقصاء عالمي يبين أن ٧٨ في المائة من الأشخاص على مستوى العالم يدعون إلى إيجاد آلية لمساءلة الشركات. وأشارت ممثلة سانت لوسيا إلى أنه ينبغي المحافظة على نزاهة الأمم المتحدة عن طريق وضع إطار للرصد، منوهة بإنشاء رئيس الوزراء لمكتب خاص لمتابعة الأحداث المحيطة بالشركات القائمة في إطار عملية مؤتمر القمة، واقترحت أن يجري الربط بين مدونة لسلوك الشركات عبر الوطنية والنتائج من النوعين الأول والثاني حتى لا تتحول النتائج من النوع الثاني في مؤتمر القمة إلى "نشاط جانبي" مستقل. وأعربت الصين عن دعمها، واستعدادها لمناقشة موضوع مساءلة الشركات القائمة في إطار الشركات. وسلطت اليابان الضوء على دور السلطات المحلية في رسم السياسات وعلى أهمية الأوساط العلمية والتكنولوجية في بناء القدرات، واقترحت إقامة شركات من النوع الثاني تستند إلى هذه الأولويات، بما في ذلك الشركات المتعلقة بوضع الخرائط باستخدام السوائل، والغابات، والتنوع البيولوجي، والمياه العذبة، وبناء القدرات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- ٤٣ - أشارت الميسرة في المناقشة التي تلت ذلك إلى الشواغل المشتركة المتصلة بمبادرات الشراكة وطلبت من الولايات المتحدة أن تجيب على سؤال موجه من النساء

#### الحوار

وعرضت النقابات العمالية مدونة السلوك التي وضعتها منظمة العمل الدولية كإطار للدعم في هذا السياق. وطالب الشباب بأن تضطلع الأمم المتحدة برصد النتائج من النوع الثاني، مشيرين إلى أن التنظيم الذاتي للشركات من شأنه أن يقوِّص المعايير، واقترحوا أن تتوقف مشاركة الحكومات على تصديقها على الاتفاقيات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٤٧ - وأعربت جنوب أفريقيا عن التزامها بالأهداف والأطر الزمنية، وتوفير أساس للشركات من النوع الثاني. ولاحظت الدائم أن النتائج التنفيذية من النوع الثاني تحتاج إلى مبادئ وإرشادات تتعلق بالفهم العام لهذه النتائج، وانفقت مع السكان الأصليين على أن التعاون المحلي أمر أساسي لإحراز النجاح. وشددت الأوساط العلمية والتكنولوجية على الحقائق والنتائج التي يمكن التثبت منها كأمر لا غنى عنه بالنسبة للمبادرات من النوع الثاني. ورأت السلطات المحلية أنه ينبغي للحكومات المحلية أن تمثل جزءاً لا يتجزأ من نتائج النوع الأول.

٤٨ - وتساءلت المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والشباب والنساء والسكان الأصليون عن الآثار أو النتائج التي سيتمخض عنها هذا الحوار وعن الكيفية التي ستراعي بها المبادئ التي يجري تحديدها، ولا سيما بالنظر إلى احتمال الإشارة إلى حقوق الإنسان ومسؤولية الشركات في خطة عمل التنفيذ بعبارات مخففة. وأعربت هذه المجموعات عن عدم ثققتها في إمكانية النجاح في تكوين الشركات بنية حسنة وعن عدم يقينها بشأن كيفية ضمان ألا يتعرض الشركاء للاستغلال. وشدد المزارعون أيضاً على أهمية مراعاة الأخلاقيات في الشركات. وأكدت الدوائر التجارية والصناعية أن الشركات تنسم أساساً بالصيغة "المحلية"، وتستلزم الجودة في الإدارة كشرط أساسي لها.

٤٩ - وأشار الرئيس المشارك، كارا، إلى أن عملية الحوار هي عملية تراكمية يمكن أن تهيئ فرصاً للعودة إلى المناقشات المتعلقة بهذه المسائل إذا اتفقت المجموعات الرئيسية على هذه الاستراتيجية. واعترفت الرئيسة المشاركة، كوارلس، بأن الشركات ليست أمراً جديداً، وأوضحت أن الأمم المتحدة تنتهز فرصة انعقاد مؤتمر القمة كي تعبئ الطاقة التي تنطوي عليها الشركات من أجل حشد العمل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. وحاول الأمين العام المؤتمر القمة أن يبدد الخوف من أن تشكل مبادرات النوع الثاني بديلاً عن الحصول على التزامات فعالة من النوع الأول من جانب الحكومات، وأشار إلى أن الشركات من النوع الثاني تهدف إلى إشراك المؤسسات العامة في عملية تحقيق التنمية المستدامة. كما أشار إلى أن مبادرات الشراكة من النوع الثاني التي عُرضت على مؤتمر القمة حتى الآن للنظر فيها لا يوجد ضمنها أي شركات، ونوه بإتاحة الاطلاع على

بشأن الكيفية التي ستتجنب بها الشركات أن تعود بالفائدة بصفة أساسية على الشركات عبر الوطنية. وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن المجموعات الرئيسية تشمل الدوائر التجارية وإلى أن ذلك القطاع يمكن أن يماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. وقال إن الهدف من الشركات هو كفاءة التنمية المستدامة وإن أي جهة تدخل في اتفاق من هذا النوع سوف تكفل بالضرورة عدم انتهاك مبادئ التنمية المستدامة.

٤٤ - وأجابت النساء بأن مثل هذا الرد لا يتطرق إلى الإجراءات الصارمة التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. وأضاف السكان الأصليون أن الشركات عبر الوطنية في المنطقة القطبية تضر بالمجتمعات المحلية وبالبيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية وأكدوا ضرورة توفير الحماية من الآثار السلبية المترتبة على العولمة. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن الولايات المتحدة تعارض إخضاع الشركات عبر الوطنية للقواعد التنظيمية وينقصها أن تقوم بالتصديق على الاتفاقات العالمية، وأعربت عن رغبتها، في سياق الجهود المبذولة لإجراء مناقشة عملية بشأن الشركات، في أن تسجل معارضتها للتخفيف والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وأجابت الولايات المتحدة بأنها قد وقعت وأو صدقت على عدد من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومن الاتفاقيات، مثل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة التصحر وبالموثبات العضوية الثابتة وبالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق، وعلى بروتوكول مونتريال.

٤٥ - وطلبت المسيرة من المشاركين العودة إلى مسألة الصلات بين الشركات من النوع الثاني والالتزامات من النوع الأول. وأشار المزارعون إلى أن النتائج من النوع الأول تنطوي على قواعد تصب في الشركات من النوع الثاني، وإلى أن الاستثمار في الشركات في مجالات من قبيل التجارة يمكن أن توجد نوعاً من الترابط يؤدي مرور الوقت إلى الحفز على تحسين الممارسات المستدامة. وسأل الاتحاد الأوروبي المشاركين عن الكيفية التي سيجري بها التعرف على الروابط بين النوعين الأول والثاني وإعمالها. وأشارت بلجيكا إلى التشوش الذي يحيط بمهابة المبادئ والأطر التي ينبغي أن تقتنر بمبادرات النوع الثاني، وأكدت ضرورة كفاءة أن تلي المبادرات بالفعل احتياجات التنمية المستدامة وأيدت الرأي القائل بأن "موافقة الأمم المتحدة" تستلزم تحديداً واضحاً للنتائج من النوع الثاني.

٤٦ - وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى التعليق الذي أدلت به النقابات العمالية بشأن إيجاد توازن نسبي في القوى، وحثت الحكومات على أن تضطلع بهذا الدور عند وضع معايير لتحقيق هذا التوازن. كما أشارت النساء والسلطات المحلية إلى أن هذه المعايير ينبغي أن تنسم بالشفافية وأن تنطوي على مؤشرات تكفل التصدي للمعايير الأخلاقية.

- تفاصيل هذه المبادرات على موقع مؤتمر القمة على الشبكة العالمية، وحث المجموعات الرئيسية والحكومات على التفكير في المشاركة.
- ٥٠ - وناقشت المجموعات الرئيسية المبادئ المشتركة للشراكات من النوع الثاني وقامت بتحديددها. وأكدت جميع المجموعات الرئيسية أنه لا ينبغي لتتائج النوع الثاني أن تشكل بديلاً للالتزامات من النوع الأول، وشددت على أن التزامات الحكومات بصورة قوية بالاتفاقات الدولية الملزمة وبالتصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة ينبغي أن يكونا من الشروط الأساسية لقيام شراكات طوعية فعالة. واقترح كثيرون أن تشمل الشراكات بالضرورة على العناصر التالية:
- أهداف ومؤشرات مرحلية تتسم بالمصدقية وقابلة للقياس؛
  - معايير أو مؤشرات للتقييم؛
  - الإبلاغ والرصد والتحقق باستعمال آليات على صعيد الأمم المتحدة تشترك فيها كل من الحكومات والمجموعات الرئيسية؛
  - آليات للتمويل؛
  - أدوات وبيانات تتفق مع نوع الجنس.
- ٥١ - ورأت معظم المجموعات الرئيسية أن الشراكات من النوع الثاني ينبغي أن تستند إلى عناصر حاسمة من قبيل:
- المساواة (سواء بين الأجيال، أو بين الجنسين، أو من الناحية العرقية والاجتماعية والاقتصادية)؛
  - العدالة (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية)؛
  - الأخذ فيما بين الشركاء بالشفافية والانفتاح وحسن النية والمساءلة؛
  - إمكانية النقل والتكرار؛
  - الإحساس بالملكية عن طريق التشاور والمشاركة الكاملة منذ المراحل الأولى، والحق في رفض الشراكات غير المناسبة؛
  - الأخذ بالمبدأ التحويطي ومبدأ تحمل الجهات التي تسبب التلوث لتكاليف ذلك؛
  - نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة؛
  - تقرير المصير والاعتراف بحقوق الإنسان؛
- إمكانية الحصول على الموارد اللازمة على قدم المساواة؛
- احترام البيانات والحقائق.
- ٥٢ - وفي فترة بعد الظهر انتقل الحوار إلى موضوع وسائل وآليات رصد الشراكات من النوع الثاني ومتابعتها. وأبرزت النقابات العمالية أهمية المعرفة في المراحل الأولى من عملية إيجاد الأدوار والبرامج الجديدة. وشددت السلطات المحلية، بمساعدة من كندا، على أهمية التعاون الناشئ فيما بين المدن، واقترحت وضع إطار لدعم المبادرات البيئية المحلية. وأعربت الدوائر العلمية والتكنولوجية عن التزامها بالشراكات بغض النظر عن موافقة الأمم المتحدة. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى حالات فُضت فيها الشراكات بسبب تعارض الاحتياجات واستبعاد المجتمعات المحلية.
- ٥٣ - وأشارت الدوائر التجارية والصناعية إلى أن الشراكات تمثل اتفاقات طوعية بين مجموعات من الأشخاص قد لا تتساوى في الموارد، واقترحت أن تركز الشراكات على المسائل الهامة بالنسبة للتنمية المستدامة، مثل المرافق الصحية، التي يمكن أن يتفق عليها بسهولة جميع أصحاب المصلحة. وسلطت النساء الضوء أيضاً على الاختلالات في ميزان القوى، وسألن عما إذا كان في وسع الأمم المتحدة أن توفر آليات للرصد والتقييم. وأعرب الشباب عن موافقتهم على إيجاد آليات للمساءلة والتصديق استناداً إلى معايير تستلزم من الشراكات أن تقدم إسهاماً فريداً للتنمية المستدامة، وتلتزم بالأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتحظى بموافقة الأمم المتحدة، وتنطوي على أطر زمنية واضحة للتنفيذ ومبادئ توجيهية إلزامية للرصد.
- ٥٤ - وأيدت اليابان المبادرات الملموسة والموجهة نحو توليد الدخل القائمة على التنظيم الذاتي والتي يقوم جميع المشاركين فيها برصدها وتقييمها، ورحبت بمشاركة المرأة. وأبرزت فرنسا آليات لتمويل مبادرات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام تتناول مجموعة متنوعة من المسائل. وأضافت غيانا أنه يجب أن يُسمح بتنامي ونضوج تدفقات الموارد من أجل خلق القدرة عن طريق التقرير الجماعي القائم على الشراكات المتساوية. وأيدت المؤسسات التجارية والصناعية المساهمة المحلية التي تتطلب بنى سلطوية لامركزية والتخطيط القائم على المشاركة وتقاسم الموارد، والذي ينطوي على نُظم للرصد قائمة على المشاركة. وأضاف الاتحاد الأوروبي أنه يجب إيلاء أهمية كبيرة لآلية للمتابعة وأيد وضع استراتيجيات تتخطى المستوى الإقليمي وتتيح تبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالمبادرات.
- ٥٥ - ولاحظ الميسر أن الإطار العالمي يجب أن يميّز بين الشراكات على كل من الصعيد الدولي والوطني والإقليمي والمحلي. وأبرز الاتحاد الروسي تجربته مع الشراكات

٥٨ - وأعربت المنظمات غير الحكومية عن تقديرها لموقف سانت لوسيا بشأن الحاجة إلى مدونات سلوك للشركات، وأعدت تأكيد الشواغل المتعلقة بمعالجة النتائج السلبية للعولمة ولم تصل إلى توافق في الآراء بشأن أي دعم للشركات. واتفق السكان الأصليون على ضرورة مواصلة تقديم مقترحات ملموسة بشأن كيفية وضع آليات للشركات الناجحة وكيفية كفاءة استدامتها، ولا سيما في ظل إمكانية تغيير المسؤوليات. وتساءلوا عن كيفية كفاءة التنمية المستدامة في حال لم ترغب الدول في الاعتراف بحقوق السكان الأصليين. إلى هذه الأنشطة.

٥٦ - وأبرزت إثيوبيا شواغل المزارعين بشأن حفظ التنوع الوراثي، وأيد المزارعون هذا الرأي مستشهدين بأمثلة عن الصراعات مع مصنعي الأسمدة ومبيدات الآفات. وانتقدت المنظمات غير الحكومية التي تركز على التنوع الزراعي الشركات التي باشرت بما شركات التكنولوجيا الأحيائية والحكومات، والتي استخدمت المجتمعات المحلية لكي تضفي مصداقية على الشركات غير القابلة للاستدامة. وطلب السكان الأصليون والشباب من الحكومات أن تصف آليات قادرة على كفاءة التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية وحماية أولئك الذين لا سلطة لهم وعلى كفاءة الرصد دون تحيز. ولاحظت بنغلاديش ازدياد الاختيار الميداني للمنتجات المخوِّرة وراثيا في البلدان النامية باسم البحوث، دون آليات لحماية المجتمعات المحلية. ولاحظت الأوساط العملية والتكنولوجية أن نقل الجينات الأفقي شائع في الطبيعة ويتيح الآن إنتاج الأدوية واللقاحات، وأيدت مواصلة اختبار تلك الإمكانيات.

٥٧ - ودعت النساء إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني وآليات العدالة الجنسانية، وأعربت عن أملها في كفاءة امتثال الشركات لاتفاقيات الأمم المتحدة المعمول بها. وأشارت جمهورية كوريا إلى إدماج المسائل الجنسانية على الصعيد الوزاري ومشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع القرار. وأبدت نيوزيلندا اهتمامها بعملية تستفيد من تجربة المجموعات الرئيسية في تحديد شركات وسياسات جديدة متصلة بالمسائل الجنسانية. وقالت سويسرا إنه يتعين على الشركات أن تعزز النتائج من النوع الأول وتدعم الحكم الرشيد. وحذرت بلجيكا، وأيدها في ذلك الشباب، من تكليف القطاع الخاص أو الفئات الاجتماعية بالقليل أو بالكثير من المسؤوليات، وأيدت شركات الأوساط العلمية والتكنولوجية بين الشمال والجنوب للقضاء على الفقر ولوضع الأهداف الإنمائية الرامية إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وأبرزت إندونيسيا التكاليف، وشددت المزارعون على الحاجة إلى التمكين في مجال اتخاذ القرارات.

٦١ - وأجابت المؤسسات التجارية والصناعية على سؤال طرحه المزارعون مشيرة إلى أنها تستطيع أن تقوم بدور الوسيط، ولكنها غير قادرة على العمل بمفردها. وشككت النقابات العمالية في تمويل الشركات، وأبدت قلقها من أن أصحاب المصالح هم الذين يوجهون المقترحات الاستثمارية ويحملون المسؤولية لعمليات الميزنة الحكومية، وأشارت إلى أنه يتعين ربط الأولويات بالسياسات الضريبية الدولية وسياسات الأوراق المالية. وأيد الشباب الشركات شرط أن تصحح المتطلبات التي اقترحوها جزءا من إطار للشركات،

- مشاركة أصحاب المصلحة حتى في حال عدم وجود إمكانية اللجوء إلى المحاكم ضد شراكة ما؛
- المشاركة والتنفيذ على الصعيد المحلي؛
- الاستناد إلى الوقائع العلمية والمعرفة، والتي يتعين توليدها في حال عدم توافرها؛
- إمكانية اتخاذ الشراكات شكل اتفاقات ملزمة من الناحية القانونية.

## التقارير الختامية للجلسات العامة لأفرقة المناقشة والأولويات المستقبلية

### تقرير فريق المناقشة الأول

- ٦٤ - أوجز الرئيس المشارك بالهورن وأكاساكا الحوار الذي جرى في اليوم السابق بشأن بناء القدرات للتنمية المستدامة، ولاحظ أن المجموعات الرئيسية تظل مصدرا غنيا بالأفكار البناءة والمدخلات القيمة التي تثري العملية. وشكرا أيضا الميسرين وأعرابا عن تقديرهما لاستخدام الميسرين لأول مرة في عملية لجنة التنمية المستدامة.
- ٦٥ - وفي التعليقات على موجزي الرئيسين المشاركين بناء على طلب الرئيس، أبرزت النساء أن التنمية المستدامة يجب أن توفر إطارا شاملا للحكم، وركزت على تعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أسرة الأمم المتحدة وتحقيق العدالة بين الجنسين على جميع الصُّعد، وطالبن بوضع اتفاقية للأمم المتحدة معنية بمساءلة الشركات تكون ملزمة، فضلا عن التصديق على الاتفاقات الموجودة. وشدد الشباب والمزارعون على الإجراءات على الصعيد المجتمعي واقتروا إيجاد مجلس استشاري عالمي لرصد مبادرات الشراكات.
- ٦٦ - وأبدى السكان الأصليون استعدادهم للمشاركة على مستوى رفيع في العملية، وشددوا على الحاجة إلى آلية دولية للاعتراف بحق السكان الأصليين في الأرض على أنه جوهرى للقضاء على الفقر. وأبرزت المنظمات غير الحكومية الحاجة إلى ردم الهوة بين القطاعين النظامي وغير النظامي من حيث إيجاد الوظائف وتقديم الخدمات، واقتُرحت إطارا تنظيميا لتحقيق مشروعية المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني ودعم دورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٦٧ - وركزت السلطات المحلية على دورها في تقديم الخدمات العامة الأساسية وأبرزت الحاجة إلى أطر قانونية متينة للمشتريات العامة والحكم الرشيد على الصعيد المحلي والمعرفة في مجال بناء القدرات. وأعدت النقابات العمالية تأكيد الحاجة إلى تدعيم

وإلى المدى الذي تحظى به مقترحاتهم بشأن التعليم وبناء القدرات والإنتاج والاستهلاك وإشراك الشباب في عمليات الحكم بالاهتمام والنظر. وشددت النساء على أهمية توفير الضمانات من جميع القطاعات، بما فيها الأمم المتحدة والحكومات، للتقييم الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٦٢ - وتكلم السكان الأصليون إحياءً لذكرى الأجداد الذين جلسوا إلى طاولة المفاوضات قبل ٤٠ سنة، مشيرين إلى أن الدعوة إلى تغيير أنماط الحياة غير القابلة للاستدامة لم تلقَ بعد آذانا صاغية. وأشاروا إلى أن العالم هو الآن على مفترق طرق وقد بلغ مرحلة خطيرة من التطور، وأن السكان الأصليين سيواصلون المشاركة في الحوارات، ودعوا إلى اختتام عقد الأمم المتحدة للسكان الأصليين بمؤتمر عالمي معني بالسكان الأصليين. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أنها أملت في أن تنجح الحكومات في اتخاذ خطوات ثورية لتحقيق النتائج من النوع الأول، وأنها فشلت في ذلك وبدا أنها تعتمد على المبادرات من النوع الثاني لإضفاء المصداقية على عملية قمعية. وانطلاقا من مبدأ عدم الرغبة في تحويل المبادرات من النوع الثاني إلى ألعاب غير جدية، رفضت المنظمات غير الحكومية المبادرات الطوعية بشأن النتائج من النوع الثاني وحثت الحكومات على القيام بعملها.

٦٣ - واستنادا إلى المناقشات، اقترحت المجموعات الرئيسية عددا من التدابير والآليات بوصفها عناصر محتملة لإطار عالمي للشراكات، تشتمل على ما يلي :

- إيجاد اتفاقية دولية معنية بمساءلة الشركات؛
- مدونات سلوكية تتضمن مراجعة للمنظور الجنساني؛
- آليات للرصد على الصعيد المتعدد الأطراف قائمة على المشاركة، ذات أطر زمنية ومعالم واضحة؛
- موارد مالية؛
- التعليم ومكونات أخرى لبناء القدرات؛
- قاعدة بيانات لتسجيل مبادرات الشراكات؛
- آلية اختيار واضحة؛
- آلية استعراض جماعية لأصحاب المصلحة المتعددين للرصد والتقييم؛
- مشاركة جميع أصحاب المصلحة منذ البداية ومن أسفل الهرم إلى أعلاه؛

- ٧٢ - وأبرزت السلطات المحلية والسكان الأصليون الحاجة إلى تساوي مركز الشركاء في جميع الشركات. وأفادت النقابات العمالية أن الشركات الطوعية لا تكفي وطالبت بإطار للخدمات الأساسية وأهدافا تحدها الحكومات. واتفقت مع النساء والشباب والمنظمات غير الحكومية على الحق في رفض الشركات. وحذرت من أن الشركات يمكن أن يُنظر إليها على أنها مزيد من المخصصة على حساب الفقراء والنساء والفئات الضعيفة الأخرى.
- ٧٣ - ولاحظت المؤسسات التجارية والصناعية أن الشركات هي مجرد أدوات لتحقيق النتائج، وأيدت الرأي القائل إنه يجب أن تضع الشركات أهدافا للأداء قابلة للقياس وأن تكون هذه الشركات قابلة للتكرار. وتساءلت أيضا عن معارضة المنظمات غير الحكومية للشركات وذكرت المشاركين بالعديد من المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى التي تشكل جزءا من الشركات الموجودة. وشددت السلطات المحلية على أن اتخاذ الحكومات المحلية إجراءات يولّد نوعا من الأمل، ولا سيما في حال عدم وجود اتفاقات حكومية على مسائل من قبيل تغيير المناخ. وركزت الأوساط العلمية والتكنولوجية على الحاجة إلى بناء القدرات من أجل تنفيذ الشركات وعلى أهمية المعرفة والابتكار في جهود التنمية المستدامة على جميع المستويات.

### تقرير فريق المناقشة الثاني

- ٦٩ - أوجز الرئيس المشارك كارا وكوارلس الحوار الذي جرى بشأن إطار للمجموعات الرئيسية لمبادرات الشركات ولاحظا مهارة الميسر في إبقاء النقاش في صلب الموضوع. ولاحظا أيضا قلق العديد من المجموعات الرئيسية بشأن الصلة بين النتائج من النوع الأول والمبادرات من النوع الثاني.
- ٧٠ - وفي التعليقات على موجزي الرئيسين المشاركين بناء على طلب الرئيس، شدد النساء والشباب والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية على أن المشاركة في الشركات من النوع الثاني يجب أن تتوقف على الاتفاق على النتائج من النوع الأول؛ وأبرزوا أنه يتعين على الشركات أن تأخذ في الاعتبار المسؤوليات المشتركة والتمايز في وقت واحد؛ واقترحوا مؤشرات لقياس نجاح مبادرات الشركات؛ وركزوا على الحاجة إلى رصد الشركات من قبل الغير؛ وأبدوا استعدادهم للدخول في شركات مع الشركات عبر الوطنية؛ ودعوا إلى وضع اتفاقية معنية بمسألة الشركات. وشددت النساء والشباب والسكان الأصليون أيضا على المساواة بين المناطق والاعتراف بحقوق السكان الأصليين في الشركات.
- ٧١ - وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى انفتاحها على مفهوم المبادرات من النوع الثاني، غير أنها ستصوت ضد المبادرات من النوع الثاني التي لم تحقق نتائج من النوع الأول. ولاحظت وجود أزمة في العملية الحالية يتعين معالجتها قبل المضي قدما في الشركات. وأعربت عن شعور عميق بعدم الرضى في محاولة لإلقاء المسؤولية من جديد على عاتق الحكومات. وأيدت المنظمات غير الحكومية استعدادها للدخول في شركات فقط إذا أعربت الحكومات عن التزامها القوي.
- ٧٤ - وأيد المزارعون الشباب في موضوع تأسيس وكالة مستقلة لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الحكومات، لرصد الشركات. واتفقوا على أن دور المؤسسات التجارية لا غنى عنه وأن هناك حاجة إلى بناء الشركات، ولا سيما في مجال الطاقة المتجددة. وأبدوا استعدادهم للدخول في شركات دينامية مع المؤسسات التجارية والأوساط العلمية والتكنولوجية والفئات الأخرى القادرة على إيجاد حلول للمشاكل المتصلة بالتكنولوجيا الأحيائية.
- ٧٥ - وتضمنت تعليقات الحكومات التعليقات التي أبدتها النرويج والاتحاد الأوروبي. فقد أيدت النرويج مشاركة المجموعات الرئيسية في التنمية المستدامة، وأشارت إلى ضرورة معالجة شواغل المنظمات غير الحكومية، واتفقت مع الشباب على المساواة بين المناطق، ومع النساء على المشاركة، ومع السلطات المحلية على دورها في تنفيذ التنمية المستدامة، ومع السكان الأصليين على حشد الإرادة السياسية. وأفاد الاتحاد الأوروبي بأن الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين اكتسب أهمية كبرى وعرض متابعة تطور تلك العملية مع الاهتمام بآراء المجموعات الرئيسية.

الأولويات المستقبلية: إسهامات في إعلان سياسي

- ٧٦ - دُعيت المجموعات الرئيسية، في البيانات الختامية، إلى الإعراب عن أولوياتها المستقبلية كوسيلة للإسهام في الإعلان السياسي الذي سيعتمد في جوهانسبرغ. وترد هذه المدخلات أدناه.
- ٧٧ - أعطى المزارعون الأولوية للخدمات العامة كشرط مسبق للتنمية المستدامة في الريف، فضلا عن السياسات الزراعية المتكيفة مع الأوضاع المحلية التي حسنت الإنتاج المحلي، ووضع أطر تشاورية للمشاريع المحلية. وأفادت الأوساط العلمية والتكنولوجية بأن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق الحكومات الوطنية والقطاع الخاص، ولكنها تتطلب تعاوناً دولياً، وأن هناك حاجة إلى تدابير مؤسسية لبلوغ أهداف إعلان الألفية. وأعطت الأولوية للآليات التشاورية العلمية والتعليم والتدريب.
- ٧٨ - ولاحظت المؤسسات التجارية والصناعية الحاجة إلى أطر سليمة للحكم وإلى توفير بيئة مواتية لوضع آليات واضحة للتنفيذ يتم تحديدها وفقاً للنتائج من النوع الأول. واقترحت استخدام مفهوم قياس عمل الشركة وفقاً لأدائها الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والتأسيس على مبادرات الإبلاغ العالمية الحالية للشركات. وذكرت النقابات العمالية أن الإعلان السياسي يجب أن يشير إلى تعزيز العمالة وخضوع الحكومات للمساءلة وتعزيز الخدمات العامة، وإلى دور تقوم به منظمة العمل الدولية في الأبعاد الاجتماعية للعولمة، وأن يعزز الإعلان أيضاً المعايير الأساسية للعمالة التي وضعتها هذه المنظمة.
- ٧٩ - وقالت السلطات المحلية إن الإعلان يجب أن يركز على الحكم الرشيد على جميع المستويات وتمكين السلطات المحلية من بناء قدراتها لتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها. وأبرزت أيضاً اللامركزية الفعلية، مما في ذلك الإصلاحات المالية المحلية وإلغاء الدين غير المستدام.
- ٨٠ - ولاحظت المنظمات غير الحكومية التناقض الجوهرى بين رؤية مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وأنماط السياسات المؤسسية والاقتصادية الحالية، كالسياسات التي تتبناها منظمة التجارة العالمية والتي تشجع على تحرير الاقتصاد وتقوِّص جهود الحكومات الوطنية للتحويل إلى تنفيذ التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. واقترحت أن تُربط الديون والتعويضات الإيكولوجية بإلغاء الدين، وأن يتناول الإعلان السياسي للقمّة العنصرية والعدالة البيئية بالإضافة إلى إعادة تأكيد إعلان ريو بشأن التنمية البيئية وإنعاش الشراكة بين الشمال والجنوب التي تأسست في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية.
- ٨١ - وعدّد السكان الأصليون الأولويات الرئيسية للإعلان السياسي، بما فيها إعادة تأكيد حقوق السكان الأصليين في الأرض والمياه والموارد؛ والاعتراف بالحق في تقرير المصير وتعزيزه، بما في ذلك الموافقة المسبقة عن علم والحق في رفض المشاريع الإنمائية؛ والاعتراف بالسكان الأصليين على أنهم يشكلون شعوباً متميّزة لها حقوق في المعرفة التقليدية والموارد الوراثية الأحيائية. وركز الشباب على الأنماط السلبية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية وطالبوا الحكومات بوضع حد للحروب، واستئصال الفساد، والسعي إلى تحقيق العدالة البيئية والاقتصادية، والعمل على استقرار النمو السكاني، والاعتراف بحقوق الأطفال اللاجئين، والتقليل من الفروقات الشاسعة في بلوغ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليها، وإعادة تقييم الاتفاقات التجارية، والاعتراف بالحقوق الثقافية وحقوق السكان الأصليين. واقترحوا هدفاً يتمثل في تحقيق زيادة في الطاقة المتجددة نسبتها ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ والاعتراف بالحق في المياه على أنه أحد حقوق الإنسان.
- ٨٢ - وأيدت النساء السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية والشباب، ولاحظن أن المجموعات الرئيسية لا تُعامل ولا يُستمع إلى آرائها على أنها شريك متساوٍ يتمتع بقدر متساوٍ من الحقوق والاحترام. واعتبرن أن العلمية وصلت إلى مفترق طرق وتحتاج إلى التزام لكى تعطي نتائج أقوى. وبالنسبة إلى الإعلان السياسي، اقترحن التسليم بأن التنمية المستدامة تفوق النماذج الاقتصادية والسياسية الحالية؛ ووضع جهود التنفيذ في إطار حقوق الإنسان والعدالة الجنسانية والعدالة بين الأجيال؛ ووضع أهداف محددة زمنياً لبناء القدرات. وطلبن أيضاً التصديق على صكوك حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية، ورد الديون الإيكولوجية، ووضع اتفاقية معنية بمساءلة الشركات وأهداف محددة زمنياً على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.
- ٨٣ - وأدلت المملكة العربية السعودية ببيان أشارت فيه إلى الأنشطة الوطنية التي تتناول تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي واستراتيجيات القضاء على الفقر، وأفادت بأنه يتعيّن تدعيم الأدوار والوظائف التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الرصد والتقييم وبناء القدرات في البلدان النامية. وأعربت منظمة العمل الدولية عن تقديرها للحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي أتمعت صوت الركن الاجتماعي وأيدت مواصلتها في سياق صنع القرارات القائم على المشاركة.

## المرفق الثالث

## موجز نائب الرئيس للاجتماعين غير الرسميين بشأن الشراكات للتنمية المستدامة

- ١ - عُقد أثناء الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اجتماعان غير رسميين بشأن الشراكات للتنمية المستدامة (النتائج من النوع الثاني). ووفّر هذان الاجتماعان للمشاركين منتدى لمواصلة تبادل الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لشراكات التنمية المستدامة، والتي يُقصد بها المساهمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبلوغ الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج مؤتمر القمة المتفق عليها بين الحكومات. وأتاحا أيضا للأطراف المهتمة الفرصة لمناقشة الشراكات التي تقوم بتنفيذها. وحضر الاجتماعين غير الرسميين ممثلون عن الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية. وأظهرت المناقشات اهتماما واضحا في الدخول في شراكات للتنمية المستدامة، وأعرب المشاركون عن أملهم في توسيع نطاق المشاركة، ولا سيما من جانب البلدان النامية.
- ٢ - واستنادا إلى المناقشات التي جرت أثناء الاجتماع غير الرسمي الأول، وزّع نائبا الرئيس مذكرة توضيحية عن المبادئ التوجيهية لشراكات التنمية المستدامة. ورُحِب المشاركون بالمذكرة باعتبارها تشكل أساسا مفيدا للدخول في هذه الشراكات. ويرد في التذييل صيغة منقحة بعض الشيء تأخذ في الاعتبار التعليقات التي أُدلي بها أثناء الاجتماع غير الرسمي الثاني.
- ملاحظات على المبادئ التوجيهية لشراكات التنمية المستدامة**
- ٣ - طلب المشاركون المزيد من الشرح للمبادئ التوجيهية للشراكات الصادرة عن نائبي الرئيس في نهاية الدورة الثالثة للجنة بوصفها اللجنة التحضيرية. وشددوا على أن القصد من الشراكات للتنمية المستدامة ليس الحلوس محل الالتزامات الحكومية القوية في النتائج المتفق عليها بين الحكومات لمؤتمر القمة، وإنما تدعيم تنفيذ تلك الالتزامات عن طريق الإجراءات الملموسة.
- ٤ - وعبر عدة مشاركين عن رأي مفاده أن الشراكات للتنمية المستدامة يجب أن تسمح بمشاركة أوسع لأصحاب المصالح وإشراكهم عبر نهج يتطلق من أسفل الهرم إلى قمته، وأن تركز على مواطني القوة لكل شريك بدلا من أن تكون معتمدة على المانحين، وتسهم بذلك في تحسين نوعية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأبدى مشاركون آخرون
- ١ - فلقهم من أن تؤدي تلك الشراكات إلى تحوّل في التمويل على حساب البرامج والمشاريع القائمة، وشددوا على الحاجة إلى شراكات لحشد موارد إضافية.
- ٥ - واستقر الرأي بشكل عام على أن الشراكات للتنمية المستدامة هي ذات طابع طوعي وذات تنظيم ذاتي. لذا، يجب أن يتسم إطار إعدادها بقدر كافٍ من المرونة يفسح المجال للإبداع والأفكار الابتكارية. ومن جانب آخر، صدرت دعوات شديدة لوضع معايير لهذه الشراكات تكفل إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في تصميمها وتنفيذها، فضلا عن رصد التقدم المحرز في تنفيذها بعد مؤتمر القمة.
- ٦ - وأبرز المشاركون الحاجة إلى منح يستند إلى أصحاب المصلحة المتعددين ويقوم على الاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة لجميع الشركاء المعنيين. ويجب أن يكون جميع المشاركين خاضعين للمساءلة بشكل متساوٍ. وأشار إلى ضرورة بذل جهود لبناء القدرة من أجل دعم الشركاء الأضعف.
- ٧ - وشدد عدة مشاركين على أهمية إشراك المجتمع في تصميم وتنفيذ الشراكات إذ إن تنفيذ التنمية المستدامة بنجاح يجب أن يتحقق بقدر كبير على المستوى المحلي. غير أن أثر الشراكات الذي يجب على المؤتمر أن يسلم به يتخطى المستويين المحلي والوطني؛ فلا يتعين على تلك الشراكات أن تحل محل القنوات الثنائية القائمة للتعاون الإنمائي.
- ٨ - وتم الاتفاق على أنه يتعين من الناحية المالية إعداد الشراكات على أنها إسهام حقيقي في نتائج مؤتمر القمة. وفيما يتعلق بالمبادرات والعمليات الجارية، يجب أن تتحقق قيمة إضافية لا يستهان بها في سياق مؤتمر القمة لكي يقر مؤتمر القمة بهذه الشراكات.
- المجالات المحتملة لشراكات التنمية المستدامة**
- ٩ - أبلغ عدة مشاركين عن مقترحات لشراكات في مجموعة كبيرة من المجالات، بما فيها المياه العذبة والطاقة والتحضر المستدام والزراعة المستدامة. وذكر مشاركون آخرون أنهم بحاجة إلى مزيد من الوقت لبلورة أفكارهم بشأن الشراكات للتنمية المستدامة وأنهم يرحبون بالفرصة لدراستها مع الشركاء المحتملين. وتشمل المجالات التي أُشير إليها المواد الكيميائية والعلوم والتعليم والتدريب والغابات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتنمية المستدامة للحيال والمحيطات ومصائد الأسماك وأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة ونقل التكنولوجيا.

## عملية المتابعة بعد مؤتمر القمة

- ١٠ - اتفق المشاركون على أنه يتعين على لجنة التنمية المستدامة أن تكون الجهة المرجعية لمناقشة الشراكات للتنمية المستدامة. وشددوا على أن مؤتمر القمة ينبغي ألا يكون الموعد النهائي لتقديم الشراكات، وتطلّعون إلى إعداد المزيد من الشراكات للتنمية المستدامة كجزء من عملية المتابعة. وأبرز بعضهم الحاجة إلى منح قائم على المشاركة لتصميم آلية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الشراكات. واعتبر البعض الآخر أن متطلبات الإبلاغ يجب أن تتسم بأكبر قدر ممكن من البساطة نظرا لسعة نطاق الشراكات من حيث الحجم والخصائص. وطلب عدة مشاركين من أمانة مؤتمر القمة ومنظمة الأمم المتحدة أن تفتح سبلا ووسائل لدعم الشراكات للتنمية المستدامة لكي يتسم النظر فيها، بما في ذلك عن طريق إيجاد آلية لتبادل المعلومات، وذلك بإعطاء توجيهات ذات جودة للشراكات والمساعدة في إجراء تقييم منظم لأنشطة الشراكات الجارية.
- ١١ - دُعي جميع الشركاء المهتمين إلى تقديم مقترحاتهم بشأن الشراكات من أجل التنمية إلى أمانة مؤتمر القمة (البريد الإلكتروني: [linnm@un.org](mailto:linnm@un.org)) في موعد أقصاه منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٢، باستخدام النموذج المرفق بالمذكرة التوضيحية للرئيس والمتاحة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة المخصص لمؤتمر القمة على الشبكة العالمية ([www.johannesburgsummit.org](http://www.johannesburgsummit.org)). وستنشر المقترحات على هذا الموقع. وسيقوم مكتب اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية، وتعاونه في ذلك أمانة مؤتمر القمة، باستعراض المعلومات التي يقدمها الشركاء ويقرر ما إذا تم الالتزام بالمبادئ التوجيهية

**المبادئ التوجيهية لشراكات التنمية المستدامة (الناتج من النوع الثاني) التي سَتُعدها الأطراف المهتمة في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة**  
**مذكرة توضيحية مقدّمة من نائبي الرئيس يان كارا ودايان كوارلس**

**معلومات أساسية**

- ١ - في سياق التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، يشجع قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٦ التعهدات العالمية والشراكات، وخاصة الشراكات بين حكومات بلدان الشمال والجنوب من ناحية، وبين الحكومات والمجموعات الرئيسية من ناحية أخرى.
- ٢ - وفي الفقرة ١٠ من مقررها 2001/PC/3 الذي اعتمده في دورتها التنظيمية، تشير لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة إلى أنه يتعيّن على الحكومات والمجموعات الرئيسية أن تتبادل وتعلن الالتزامات المحددة التي تعهدت بها لمرحلة العمل القادمة في ميدان التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالمجموعات الرئيسية، يتوقّع أن تنجم التزامات وأهداف عن المشاورات الدولية والإقليمية والوطنية التي تجريها منظمات المجموعات الرئيسية. وسيوضع سجل للالتزامات المعلنة والمشاركة وسيصدر كجزء من نتائج مؤتمر القمة.
- ٣ - وفي إطار متابعة هذه التوصيات، أجرى نائبا الرئيس يان كارا ودايان كوارلس سلسلة من المشاورات غير الرسمية أثناء الجلستين الثالثة والرابعة اللتين عقدتهما اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية بغية تبادل الآراء بشأن نطاق وطرائق الشراكات التي يتعيّن إعدادها كجزء من نتائج مؤتمر القمة (الناتج من النوع الثاني) والتوصل إلى تفاهم بهذا الشأن.
- ٤ - واستنادا إلى تلك المشاورات، ترد أدناه المبادئ التوجيهية للشراكات التي يتعيّن الالتزام بها في تصميم وتنفيذ جميع الشراكات التي سيتم الإقرار بها كجزء من نتائج مؤتمر القمة.

**هدف الشراكات**

- ٥ - إن الشراكات للتنمية المستدامة هي التزامات محددة يتعهد بها عدة شركاء ويُقصد بها المساهمة في نتائج المفاوضات بين الحكومات بشأن مؤتمر القمة (مشروع برنامج العمل والإعلان السياسي) وتدعيم تنفيذ تلك النتائج، والمساعدة في مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية.

**الطابع/الاحترام الطوعي للمبادئ والقيم الأساسية**

- ٦ - إن الشراكات للتنمية المستدامة هي ذات طابع طوعي وذات "تنظيم ذاتي". وتقوم على الاحترام المتبادل بين الشركاء المعنيين وتقاسمهم المسؤولية، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والقيم التي جرى التعبير عنها في إعلان الألفية.

**الصلة بالنتائج المتفق عليها عالميا**

- ٧ - يجب على الشراكات أن تستكمل نتائج مؤتمر القمة المتفق عليها بين الحكومات، ولا يُقصد بها الحلول محل الالتزامات التي تعهد بها الحكومات. بل يجب أن تشكّل آليات للوفاء بالالتزامات المتفق عليها عالميا وذلك بحشد القدرة على اتخاذ الإجراءات ميدانيا.

ويجب أن تكون الشراكات في صلب نتائج مؤتمر القمة المتفق عليها بين الحكومات (مشروع برنامج العمل والإعلان السياسي) وأن تساعد في مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية.

#### النهج المتكامل للتنمية المستدامة

٨ - يجب أن تدمج الشراكات في تصميمها وتنفيذها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ويجب أن تكون متسقة، حيثما ينطبق ذلك، مع استراتيجيات التنمية المستدامة والحد من الفقر للبلدان والمناطق والمجتمعات المحلية حيث يتم التنفيذ.

#### نهج أصحاب المصلحة المتعددين

٩ - يجب أن تستند الشراكات إلى نهج أصحاب المصلحة المتعددين، ويُستحسن أن تُسهّم فيها مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة في مجال عمل معيّن. ويمكن أن تضم أي مجموعة مختلطة من الشركاء، بما في ذلك الحكومات والمجموعات الإقليمية والسلطات المحلية والأطراف الفاعلة غير الحكومية والمؤسسات الدولية والشركاء من القطاع الخاص. ويجب أن يسهم جميع الشركاء في إعداد الشراكة منذ البداية لكي تقوم على نهج يتسم فعلا بالمشاركة. ولكن مع مضي الشراكة قدما، يجب أن تتاح الفرصة لانضمام شركاء إضافيين إليها على قدم المساواة.

#### الشفافية والمساءلة

١٠ - يجب إعداد الشراكات وتنفيذها بطريقة تتسم بالانفتاح والشفافية والنية الحسنة لكي يشترك جميع الشركاء في تبني عملية الشراكة ونتائجها. ويخضع جميع الشركاء للمساءلة على قدم المساواة. ويتعيّن عليهم أن يضعوا ترتيبات محددة لرصد واستعراض أدائهم مقارنة بالأهداف والمقاصد التي حددها وأن يقدموا تقارير على فترات منتظمة (الإبلاغ الذاتي). ويجب أن تتاح تلك التقارير للجمهور.

#### النتائج الملموسة

١١ - يجب أن تحدد كل شراكة ما تنوي تحقيقه من نتائج ومنافع. ويجب أن تكون للشراكات مقاصد واضحة وأن تضع أهدافا محددة قابلة للقياس وأطرا زمنية لبلوغها. ويتعيّن على جميع الشركاء أن يلتزموا صراحة بدورهم في بلوغ أهداف الشراكات ومقاصدها.

#### ترتيبات التمويل

١٢ - يجب تحديد مصادر للتمويل متوافرة و/أو متوقعة. ويجب أن يتوفر التمويل الأولي على الأقل عند انعقاد مؤتمر القمة إذا ما أُريد أن يتم الإقرار بالشراكة في المؤتمر.

#### شراكات جديدة/ذات قيمة مضافة

١٣ - يتعيّن من الناحية المثالية أن تكون الشراكات "جديدة"، أي أن يتم إعدادها في إطار عملية مؤتمر القمة. وفيما يتعلق بالشراكات الجارية، يجب أن تكون لهذه الشراكات قيمة مضافة لا يستهان بها في سياق مؤتمر القمة (انضمام المزيد من الشركاء، وتكرار مبادرة أو توسيع نطاقها لتشمل منطقة جغرافية أخرى، وزيادة الموارد المالية وغير ذلك).

المساهمة المحلية والأثر الدولي

١٤ - بالرغم من التشجيع القوي للإسهام النشط من جانب الجماعات المحلية في تصميم الشراكات وتنفيذها (النهج القائم على الانطلاق من أسفل الهرم إلى قمته)، يجب أن يكون للشراكات أثر دولي، أي أن أثرها يجب أن يتعدى النطاق الوطني (أثر عالمي وإقليمي و/أو دون إقليمي).

عملية المتابعة

١٥ - يتعين على الشراكات أن تحيط لجنة التنمية المستدامة علماً بشكل دائم بأنشطتها وبالتقدم الذي تحززه في بلوغ أهدافها. ويجب أن تكون اللجنة جهة مرجعية لمناقشات الشراكات التي تعزز التنمية المستدامة، بما في ذلك تبادل العبر المستخلصة والتقدم المحرز وأفضل الممارسات.

١٦ - وستتاح الفرص بعد انعقاد مؤتمر القمة لإعداد شراكات للتنمية المستدامة. وستنظر عملية المتابعة في الشراكات التي يتم اقتراحها بعد مؤتمر القمة.

## قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت	١	A/CONF.199/PC/15
تنظيم الأعمال المقترح	١	A/CONF.199/PC/15/Add.1/Rev.1
رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس اللجنة بوصفها اللجنة التحضيرية من الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة	٢	A/CONF.199/PC/16
رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك	٢	A/CONF.199/PC/17
مذكرة من الأمين العام بشأن الجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين	٤	A/CONF.199/PC/18
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من النساء	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.1
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من الشباب	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.2
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من الشعوب الأصلية	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.3
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من المنظمات غير الحكومية	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.4
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من السلطات الخلية	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.5
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من النقابات العمالية	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.6
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من المؤسسات التجارية والصناعية	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.7
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من الأوساط العلمية والتكنولوجية	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.8
إضافة: ورقة للحوار مقدمة من منظمات المزارعين	٤	A/CONF.199/PC/18/Add.9
رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة	١	A/CONF.199/PC/19
مذكرة من الأمين العام بشأن اعتماد المنظمات غير الحكومية والجموعات الرئيسية الأخرى في مؤتمر القمة	١	A/CONF.199/PC/20
مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة	١	A/CONF.199/PC/21/Rev.1
رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة	٢	A/CONF.199/PC/22
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها ورقة الرئيس المنقحة	٢	A/CONF.199/PC/L.1/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها ورقة مقدمة من نائبي رئيس اللجنة بشأن وضع إطار مؤسسي للتنمية المستدامة	٢	A/CONF.199/PC/L.3
مذكرة من الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق	١	A/CONF.199/PC/L.4

A/CONF.199/4

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مشروع خطة التنفيذ المعد من أجل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢	Add.1-5 و A/CONF.199/PC/L.5
مشروع تقرير	٧	A/CONF.199/PC/L.6
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها إعلان لاهاي الوزاري الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه السادس	-	A/CONF.199/PC/CRP.2
موجز الرئيس للجزء الرفيع المستوى	-	A/CONF.199/PC/CRP.3
موجز الرئيس للجزء المتعلق بالحوار بين أصحاب المصالح المتعددين	٤	A/CONF.199/PC/CRP.3
معلومات للمشاركين	-	A/CONF.199/PC/INF.2
قائمة المشاركين	-	A/CONF.199/PC/INF.3/Rev.1
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها تقرير اجتماع تحالف الدول الجزرية الصغيرة الأقاليمي التحضيري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	-	A/CONF.199/PC/Misc.1

020802 300702 02-45716 (A)  
\*0245716\*